E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/WOM/2003/IG.1/6
4 December 2003
ORIGINAL: ARABIC

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
12 12 2003
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الأولى للجنة المرأة
بيروت، ٤-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

مؤشر وضع المرأة العربية(*)

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

(*) صدرت هذه الوثيقة جزءاً من المطبوعة E/ESCWA/SDD/2003/28 وأعيد إصدارها منفصلة خصيصاً لهذا الاجتماع.

03-0919

ثانياً- مؤشر وضع المرأة العربية(*)

الخلفية العامة

تمّت بلورة مؤشّر وضع المرأة العربية (SAW) استناداً إلى الجهود التي بذلتها سابقاً الإسكوا من خلال عدد من الدراسات النظرية والتقارير التي بينت الحاجة إلى تطور مثل هذا المؤشر لقياس وضع أو مركز المرأة العربية، وفي ضوء النتائج التي توصل اليها تقرير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي وضع في منتصف التسعينات مؤشّر تطور المرأة (GDI) ومؤشّر قياس المساواة (GEM)؛ واستناداً كذلك إلى اللجنة الاقتصادية في افريقيا (ECA) التي طورت مؤشّراً لقياس مركز المرأة الأفريقية. وبالنظر إلي الاعتقاد الواسع أنّ التركيبة الاجتماعية للمنطقة غير مستقرّة، وأنّ وتيرة التغيرات الديموغرافية والاقتصادية والثقافية فيها تتسم بقدر كبير من الخصوصية، فقد برزت الحاجة لإيجاد مؤشّر إقليمي للنوع، خاص بالمنطقة يتولى قياس الأوجه والمظاهر التي لا يمكن لمؤشر تطور المرأة ومؤشّر قياس المساواة الإحاطة بها. وعلى ضوء هذه الاستنتاجات، تحاول منظمة الإسكوا بلورة مؤشّر جديد من أجل تحسين قدرتها على تقييم وقياس وضع المرأة العربية. والمؤشّر الجديد لوضع المرأة العربية سيكون مؤشّراً مُرَكَّباً يشتمل على مكونات عدّة ويستخدم الخبرات والتجارب المماثلة والمُكْتَسَبة في مناطق أخرى مع تركيزه على الاحاطة بميزات المنطقة، وخصوصيات موضوع البحث وصولاً إلى التحديد الواضح للمنهجية الفكرية التي تحكّم بناء هذا المؤشّر. وفي المطاف الأخير، سيكون بناء المؤشّر محاولة، وإن غير مكتملة، لقياس وضع المرأة في كليته العامة أكثر منه في جزئياته المفصلة.

يتشكل المؤشر من ثلاثة مكونات/مؤشرات متصلة في ما بينها هي التالية:

١- مؤشّر يقيس الموضع الاقتصادية والصحّية والتعليمية التي أحرزتها أو اكتسبتها المرأة، وهذا المؤشّر يسمى مؤشّر الاقتصاد والصحة والتعليم (EHEI).

٢- مؤشّر يقيس الجانب القانوني لوضع المرأة العربية، ويُسَمّى المؤشّر القانوني.

٣- مؤشّر يقيس نظرة المرأة إلى اوضاعها الخاصة في ضوء اثر العامل الثقافي وادراكها لمفاعيله. ويسمى مؤشر الثقافة والتقاليد.

الهدف

يهدف مؤشّر وضع المرأة العربية إلى بناء مؤشّر قادر على قياس خصائص المرأة العربية لجهة أوضاعها الصحيّة والتعليمية والاقتصادية والثقافية والقانونية. ولا يقتصر المؤشّر على قياس المتغيّرات التقليدية التي يسهل بنسبة أو أخرى توفر المعطيات الاحصائية حولها، بل يحاول اضافة إلى ذلك تحديد وتكميم المعطيات الذاتية (غير الموضوعية) المؤثرة في المرأة، لاسيما تلك التي تنطوي على ابعاد ثقافية. وقد يبدو المؤشر، في جانب منه، مبسطاً، ولكنه يبقى اداة فعالة في قياس حدود الدعم الذي تمنحه للمرأة

(*) أعد هذه الدراسة فريق عمل متعدد الاختصاصات مؤلف من كمال حمدان (المنسق)، ومكرم ملاعب، وعبد الرزاق الشوربجي، وكوثر دارا، ووليد مراد، ورفيق رضا صيداوي، وبالتعاون مع مؤسسة البحوث والاستشارات، والآراء الواردة في هذه الدراسة هي آراء المؤلفين وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

مجموعة القوانين والانماط الثقافية السائدة. ويعرض التقرير في فقراته الأولى المضمون التفصيلي لكل من هذه المؤشرات، ثم ينكب على عملية اختبارها وتطبيقها على الحالة اللبنانية. ويدمج التقرير في فقرته الأخيرة المؤشرات الجزئية الثلاثة في مؤشر مركب واحد هو مؤشر وضع المرأة، بعد أن

إطار التطبيق

يشمل نطاق الدراسة في المدى الأبعد امكان تطبيق المؤشر على الدول الأعضاء في منظمة الإسكوا، وربما على المنطقة العربية بالكامل. ولكن التجربة الراهنة مُصَمَّمة خصّيصاً لقياس مؤشّر وضع المرأة في لبنان. واذا ما نجحت هذه التجربة، يصبح بالإمكان تعميمها على بلدان أخرى، بما يتيح في المطاف الأخير وضع المؤشر موضع التطبيق على مستوى المنطقة ككل، ومقارنة نتائجه في البلدان المختلفة.

مضمون المؤشر

بحسب ما أشرنا إليه أعلاه، ينقسم مؤشّر وضع المرأة العربية إلى ثلاثة مكونات؛ يقوم الأول بقياس المؤشرات المتعلّقة بالاقتصاد (الدخل، التوظيف) والصحّة والتعليم بالنسبة للمرأة، ويتولى الثاني قياس مدى تحيز القوانين المتعلقة بالمرأة، بينما يقيس المكون الثالث الابعاد الثقافية المؤثرة في اوضاع المرأة. وقبل تناول كل من هذه المكونات، لابد من استعراض الخلفية الخاصة التي املت بناء مؤشر وضع المرأة العربية.

الخلفية الخاصة بمؤشر وضع المرأة العربية

ينطويّ مؤشّر وضع المرأة العربية على محاولة الوصول إلى نتائج اشمل نطاقاً ممّا توصّلت إليه المؤشرات التقليدية، وذلك عبر اختبار تكميم معطيات ومعلومات نوعيّة وكيفيّة وضمّها كمكوّن يضاف إلى المكونات الاحصائية المشمولة بالمؤشرات التقليدية. ولا شكّ أن المؤشّر الجديد ينطلق من تجارب مؤشّرات أخرى. في التسعينات، بدأ برنامج الأمم المتحدّة الإنمائي تجربة رائدة عبر إنشاء واعتماد مؤشر التنمية البشرية، الذي أثبت فعاليّته في إبراز مستوى العيش ونوعية الحياة، مُتَخطّياً المدلولات الجامدة التي تقدِّمها أرقام الناتج المحلي الاجمالي وارقام القوة الشرائية المتعادلة (PPP) للفرد الواحد. وبفضل هذه التجربة الناجحة نشأت مؤشّرات عدة أخرى، تضمّنت مؤشر التنمية للنوع، ومعيار التكافؤ النوعي (بين الجنسين)، اضافة إلى مؤشر الفقر البشري. وانطلاقاً من أن تطوير مؤشّرات شاملة وعالمية يصطدم بعراقيل تقنية وبندرة الموارد، فان هذه المؤشرات مالت إلى اجتناب التعاطي مع عدد أكبر من المتغيرات الخاصّة التي لها تأثير على وضع المرأة مثل المتغيرات المتعلّقة بالعوامل الثقافية والقانونية. وربما يكون للطابع العالمي الشمولي لهذه المؤشرات، اثر في تركيز هذه الأخيرة على معطيات يمكن الحصول عليها بسهولة وبسرعة نسبيتين، بالاستناد إلى المنهجية وطرق القياس التي يعتمِدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فاحتساب هذه المؤشرات محكوم من جهة بتوافر الإحصاءات، ومن جهة أخرى بالتوافق على المنهجية التي تحاول الموازنة بين أولويّات عدّة تؤثر في نطاق التمثيل حجماً ونوعاً. وبالرغم من أن القدرة التمثيلية لهذه المؤشرات تبقى قوية، فانه ينبغي الاستفادة من النجاح الذي أحرزته كحافز للقيام بمزيد من الأبحاث حولها، لا سيما ان انتقادات وجهت إلى تلك المؤشرات، خصوصاً مؤشر التنمية البشرية لعدم أخذه بالاعتبار العديد من العوامل الأخرى المؤثرة في تقييم وضع المرأة. ومن أبرز هذه العوامل خصوصيات وضع المرأة في مناطق وثقافات معينة، بالمقارنة مع وضعها في مناطق وثقافات أخرى. وتبعاً لذلك بدأت منظمات دولية عدة تابعة للأمم المتحدة، بالاضافة إلى منظمات غير حكومية، باعتماد مؤشراتها الخاصة المتعلّقة بالنوع. فمنظمة UNIFEM

قامت باختبار تجربة لإدراج الاتّجاه المحدد للنوع ضمن بنية دوائر الإحصاءات الحكومية في كل من مصر وسوريا والأردن[١]. وتعمل المنظمات النسائية في أمريكا اللاتينية من أجل استحداث مؤشّر لقياس وتقييم مدى تقدّم الحكومات في تحقيق أهدافها المتعلقة بالنوع. وتسعى "Social Watch" إلى بلورة مؤشرات خاصة تُركّز على التفاوت بين الجنسين (عدم التكافؤ النوعي). كذلك فان اللجنة الاقتصادية للبلدان الإفريقية(ECA) في طور إنشاء واعتماد مؤشّر افريقي للتنمية بحسب النوع يجمع ما بين مؤشرات جزئية وكميّة وكيفيّة. أمّا منظمة الإسكوا، فقد التزمت طويلاً في محاولات تطوير مؤشّرات تتعلّق بالنوع، ومن ضمنها تطبيق مؤشّر محلّي (أهلي) لقياس وتقييم وضع المرأة في بلدان عربية مختارة منذ عام ١٩٩٢. وشمل هذا المؤشّر قياس وتقييم المعايير والمؤشرات الصحّية والاقتصادية (الدخل، التوظيف...) والتعليمية المتعلّقة بالمرأة في بعض بلدان المنطقة.

من الواضح ان معظم هذه المؤشّرات قد ركّزت على موضوعات الصحّة والتعليم والاقتصاد (التوظيف، الدخل...)، وحاول بعضها مثل مؤشّر أمريكا اللاتينية ومؤشّر التنمية للنوع الأفريقي، ادخال متغيرات كيفيّة. وفي تجربة أمريكا اللاتينية سعت حلقة مكوّنة من منظمّات غير حكومية وباحثين إلى تصنيف البلدان، ولكن البحث في العوامل الكيفية ظل ضيّقاً ومُوجَّهاً وفقاً لمجموعة من الأبعاد غاب عنها عامل الثقافة. واستندت المعلومات الكيفيّة المُتضمَّنة في مؤشّر التنمية الافريقي للنوع على مجالات تبدو مفيدة وسهلة، شملت قياس الالتزام السياسي ببرنامج عمل بيجينغ ودكار. ولكن هنا أيضاً تمّ استثناء عامل الثقافة من المعادلة. وبالرغم من أنّ عامل الثقافة لا يشكّل سوى متغيِّراً واحداً من بين متغيِّرات عدة، إلاّ أنّه لا يجب استثناؤه من المحاولات القائمة لقياس وتقييم وضع المرأة. وقد يعود استثناء عامل الثقافة إلى الصعوبات التي تعترض عملية التوافق على قائمة مفصلة وكاملة بالاعتبارات والعوامل المرتبطة بالجانب الثقافي، وعلى منهجيّة خاصّة لتقييم وقياس تأثير الثقافة على المرأة. فالطابع الشخصي والذاتي للمساءلة حول هذا الموضوع يجعل البحث صعباً وموضع تساؤل وشكّ. لكن مع ذلك، تُشكّل القِيَم الثقافيّة في مناطق معيّنة مثل منطقة الشرق الأوسط، متغيِّرات هامّة تؤثّر على وضع المرأة في هذه البلدان. والاصرار على إدراج عامل الثقافة لا يعني المبالغة في تقدير أهميّة هذا العامِل، ولا تجاهل الجوانب الأخرى كالاقتصاد والتعليم. في الوضع، إنّ إدراج عامل الثقافة ضمن لائحة المتغيّرات هو بمثابة محاولة لتأطيره وسط المتغيِّرات الأخرى لإزالة الإرباك والغموض اللذين يحيطان بالقدرة التفسيريّة لهذا العامل، وتحريره ليصبح متاحاً للاستخدام الفعليّ. وهذا ما سيحاول مؤشّر وضع المرأة العربية اختباره في معرض محاولته قياس وتقييم وضع المرأة العربية.

إنّ العناصر الكيفيّة في مؤشّر وضع المرأة العربية تبرز في مكونين من المكونات الثلاثة التي يتضمنها هذا المؤشر. وسوف يعنى المؤشّر بقياس هذه العناصر الكيفيّة بطريقة كميّة مع ما قد ينطوي عليه ذلك من مغامرة. كما سوف يعنى بزيادة وتطوير البنود التي تدخل في احتساب المؤشر الخاص بالاوضاع الاقتصادية والصحية والتعليمية التي غالباً ما تعتمد كمرجع حصري لاحتساب مؤشرات النوع السائدة راهناً.

احتياط وتحذير

إنّ المؤشّر، من بين مجموعة كبيرة من مؤشّرات أخرى، يتسم بقدر من الحساسية إزاء طبيعة البحث الشخصيّة والمثيرة للجدل. وعلى الباحث ان يقر بأنّ بعض الافتراضات التي أدخلت في تصميم هذا البحث "مُحمَّلة بالقِيَم"، وشديدة الارتباط بالعامل الثقافي، وهذا الاقرار هو جزء من العمل. ويُعْتَبَر هذا الأمر مقبولاً طالما أنّ المسألة تكمُن، خاصة في القسمين القانوني والثقافي، في التثبت من وجود أو عدم وجود آليّة "تمكين"

(١) UNIFEM تقدّم نساء العالم ٢٠٠٢، الجزء الثاني، صفحة ٥٥.

للمرأة، مع التسليم بأنّ كلمة "التمكين" تنطوي على سمة عصريّة. فمصطلح "المرأة" الذي هو الأكثر استعمالاً والأشدّ ارتباطاً بموضوع هذا البحث، هو أيضاً مُصطلح موضع نقاش ونزاع. ويعترف هذا التقرير أنّه لا يوجَد تعريف واحد وبسيط للمرأة. فتفصيل هذا المُصْطَلح بحسب التمايزات الطبقيّة والمناطقيّة والدينيّة وما إلى ذلك، يجعل هذا المُصْطَلح مشكوكاً فيه، خاصّة عند استخدامه بشكلٍ رسمي وجازم كمؤشّر واحد عام. واذ يعترف التقرير منذ البداية بهذه التعقيدات، فانه في المقابل لا يدعي القدرة على الاجابة على مندرجاتها، كونه يحصر همه اساساً في المهمة التي حدّدت له، أي محاولة ادخال البعد الثقافي والقانوني في اطار مؤشر عام لوضع المرأة العربية، اكثر شمولاً وتطوراً من المؤشرات الرائجة.

تبقى الاشارة إلى ان التقرير قد اعتمد على المعلومات والمعطيات الاحصائية المتوفرة من مصادر دولية ومحلية. ولم يتوقف طويلاً عند الفروقات التي كانت تبرز، في بعض الاحيان، بين هذه المصادر أوتلك بشأن هذا المتغير أو ذاك ، لأن هدفه الأساسي هو اختبار منهجية البحث، اكثر مما هو الوصول إلى نتائج رقمية نهائية.

مؤشر وضع المرأة العربية: المكونات الرئيسيّة لمؤشّر وضع المرأة العربية

تتضمن هذه الفقرة من التقرير عرضاً تفصيلياً لتركيب كل من المكونات/المؤشرات الثلاثة التي تدخل في احتساب المؤشر العام المركب لوضع المرأة.

مؤشّر الاقتصاد/الصحّة/والتعليم: (EHEI)

المنهجيّة

يهدف هذا المؤشّر المُرَكَّب إلى قياس الأبعاد الثلاثة المذكورة (أي: الاقتصاد، الصحّة، والتعليم) توصلاً إلى تبيان حجم ومدى المساواة أو عدم المساواة بين الإناث والذكور حيالها. وقد تمّ اختيار هذه الأبعاد انطلاقاً من المبادئ التالية:

- مدى القدرة على قياس التغيّر الدوري فيها (ميزة التدقق)؛
- مدى تأثيرها على رفاهة المرأة؛
- مدى السهولة النسبية في الحصول على المعلومات المطلوبة.

وتبعاً لذلك، جرى بالنسبة لكل من الأبعاد الثلاثة، تحديد المؤشرات الجزئية المعبرة عنها والتي يسهل احتسابها وجدولتها واستخلاص متوسطها الحسابي البسيط. ولا نخفي أن هذه المقاربة قد تؤدّي إلى استثناء بعض المؤشرات الجزئية الهامّة إمّا لصعوبة الحصول عليها، وإمّا لعدم التوافق على تحديدها لكونها معطيات قديمة يصعب إعادة تحديثها. هذا هو الحال مثلاً بالنسبة لمحاولة تقييم ظاهرة العاملين لحسابهم، أو نموّ قطاع المؤسّسات (الشركات) المتوسِّطة والصغيرة، أو حجم الأجور في الاقتصاد غير المنظم. ومن الواضح أن الأفضليّة أعطيت للمعطيات التي يمكِن الحصول عليها بسهولة. ويبين الجدول الأول توزع المؤشرات الجزئية المشمولة في المؤشر المقترح لمنطقة الإسكوا (EHEI) بالمقارنة مع مؤشر التنمية للنوع (GDI) ومؤشر التنمية الأفريقي للنوع (AGDI).

الجدول الأول- مقارنة تركيب مؤشر EHEI مع مؤشري GDI وAGDI

المؤشرات		GDI	AGDI	EHEI
الصحة	١- متوسط العمر المتوقع عند الولادة	X	X	X
	٢- معدل وفيات الأولاد تحت ٥ سنوات		X	X
	٤- الوزن المنخفض عند الولادة		X	X
	٥- استعمال وسائل منع الحمل			X
	٦- معدل الخصوبة في مرحلة المراهقة (١٥-١٩ سنة)			X
	٧- العناية قبل الولادة			X
التعليم	٨- معدل الأمية			X
	٩- معدل الأمية للشباب			X
	١٠- متوسط عدد سنوات التعليم المتوقعة			X
	١١- معدل الالتحاق المدرسي بالمرحلة الثنوية		X	X
	١٢- معدل الالتحاق المدرسي بالمرحلة الجامعية			X
الاقتصاد	١٣- النسبة من القوى العاملة			X
	١٤- معدل البطالة			X
	١٥- نسبة المتعلمين من العاطلين عن العمل			X
	١٦- تقديمات الأمومة			X
	١٧- النساء ربات الأسر			X
	١٨- الأجور	X	X	X

ويستفاد من هذا الجدول أعلاه أن مؤشّر الاقتصاد/الصحّة/والتعليم يتشارك مع مؤشّر التنمية للنوع في اثنين من المعطيات، ويتشارك مع مؤشّر التنمية للنوع الإفريقي في خمسة معطيات. ويعود نقص المعطيات المُشْتَرَكة إلى سببين: من جهة الاختلاف في المنهجيّة والهدف، ومن جهة ثانية الرغبة في الحدّ من الازدواجية واجتناب التكرار. بالنسبة للسبب الأوّل، تختلِف المنهجيّة التي يعتمِدُها مؤشّر الاقتصاد/الصحّة/والتعليم عن المنهجيّة التي يعتمِدها مؤشّر التنمية للنوع حيث أنّ هذا الأخير يحاول استخدام المعطيات الأكثر شموليّة والأسهل توفرا لتكوين مؤشّر عالمي. أما مؤشّر الاقتصاد/الصحّة/والتعليم فهو إقليمي بطبيعته، ويبحث عن تعظيم الدلالة الاقتصادية المقارنة على مستوى المنطقة أكثر مما يبحث عن حد أدنى من القواسم المشتركة في المعطيات المتاحة على مستوى دولي (أي في كل من بلدان العالم). وإضافة إلى ذلك، يعتمِد مؤشّر الاقتصاد/الصحّة/والتعليم على معطيات قابلة للتدفق والقياس على أساس دوري أو سنوي (باستثناء معدل الأمل في الحياة). وقد اعتمد مؤشّر الاقتصاد/الصحّة/والتعليم في حالات عدة مؤشّر التنمية البشريّة الإفريقية كنموذج وأساس لتوجيه البحث والتحقيق. ويتشارك المؤشّران في رغبتهما بضمّ عدد أكبر من المعطيات التي تحيط بدقة أكبر بالدور الذي تلعبه المرأة في مجال التنمية، وفي المجتمع ككلّ. ويكمُن وجه التشابه بين المؤشرين في أنّهما يهتمّان باستعمال تدفق المعطيات الذي يتيح لحظ التغيّرات مباشرة أثر حصولها. وفي المقابل يبرز وجه الاختلاف بين المؤشّرين، في أنّ مؤشّر التنمية للنوع الإفريقي يتضمّن مجموعة أوسع من المعطيات (٤٢ معطى) والبعض منها تصعب متابعته. وتتطلّب هذه الأخيرة معلومات حول الأجور بحسب قطاعات العمل، خاصّة في ما يتعلق بنشاطات قطاع المؤسّسات (الشركات) المتوسّطة والصغيرة. كما يتضمن مؤشّر التنمية الإفريقي للنوع معطيات عن كيفية استخدام الوقت، وعن الوضع الصعب المفروض على المرأة التي عليها تولّي تدبير شؤون المنزل والعمل خارج المنزل. ويحجم

مؤشّر الاقتصاد/الصحّة/والتعليم عن متابعة هذه المعطيات لصعوبة الحصول عليها، ولتفضيله تبسيط جمع المعلومات وتبويبها واحتساب معدلاتها.

أمّا في ما يتعلّق بالسبب الثاني، فإنّه يعود ألي الرغبة في التبسيط وفي اجتناب الازدواجيّة والتفصيل في المعطيات كما هو حال مؤشّر التنمية البشريّة للنوع الذي يبقى أداة قياس مفيدة على مستوى المقارنات الدولية ويسلط الضوء على قضايا وجوانب مختلفة تعني المرأة عموماً. أما مؤشّر الاقتصاد/الصحّة/والتعليم الذي يُشكّل جزءاً من مؤشّر أكثر شمولاً (مؤشّر وضع المرأة العربية)، فان هندسته الداخلية تحاول الاستجابة بقوة وتفصيل أكبر لاحتياجات ووضع المرأة في المنطقة.

تعريف المعطيات والطريقة الحسابية

يهدِف مؤشّر الاقتصاد/الصحّة/والتعليم إلى قياس التباين بين الإناث والذكور إزاء المؤشرات الجزئية الثلاثة الصحة/التعليم/والاقتصاد، وهو بالتالي يستخدم معدلات ونسباً لابراز حجم هذا التباين. ويبيِّن الجدولان الثاني والثالث تعريف بنود هذه المؤشرات، وطرق احتسابها والهدف من وراء اختيارها :

الجدول الثاني- تفسير المؤشرات

المؤشرات		تحديد المفاهيم	سبب اختيار المؤشر
الصحة	١. متوسط العمر المتوقع عند الولادة	عدد السنوات التي يعيشها مولود جديد اذا استمر وضع الوفيات الراهن على حاله	يقيس مدى صحة المولود الجديد، بارتباطه مع صحة الوالدة (قياس تقريبي)
	٢. معدل وفيات الأولاد تحت ٥ سنوات	مدى احتمال وفاة المولود الجديد قبل بلوغه عمر الخمس سنوات	السبب نفسه الوارد أعلاه
	٣. الوزن المنخفض عند الولادة	مولودون جدد دون ٢٥٠٠ غرام، لدى قياس وزنهم خلال ساعات من الولادة	يقيس بشكل تقريبي الوضع الصحي للأم
	٤. استعمال وسائل منع الحمل	نسبة النساء اللواتي يستخدمن – أو يستخدم أزواجهن – وسائل منع الحمل، للمتزوجات في الفئة العمرية ١٥-٤٩	يقيس مدى تقدم الرقابة على الحمل، ومستوى الوعي ازاء الخيارات في الحياة والتحكم بالنمو السكاني
	٥. معدل الخصوبة في مرحلة المراهقة (١٥-١٩ سنة)	حصول الولادات لكل ألف امرأة في فئة الأعمار ١٥-١٩	يقيس نسبة الاناث اللواتي سيواجهن مزيدا من المشاكل في مواصلتهن التحصيل العلمي، وفي التمتع بقدرة أكبر من الاستقلالية (مؤشر تقريبي)
	٦. العناية قبل الولادة	نسبة النساء اللواتي التقين أخصّائيا صحيا على الأقل لمرة واحدة أثناء الحمل	يقيس مدى توفر التسهيلات الصحية للمرأة الحامل (مؤشر تقريبي)
التعليم	٧. معدل الأمية	نسبة السكان-فوق عشر سنوات-الغير قادرين على قراءة أو كتابة جمل صغيرة مع فهمها	يقيس بصورة اجمالية وضعية المرأة تجاه الرجل، ازاء القدرة على الكتابة والقراءة
	٨. معدل الأمية للشباب	معدل الأمية في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة	يقيس وضعية المرأة في هذه الفئة العمرية، بالنسبة للدور الذي يفترض أن تلعبه في انماء بلدها، وتقارن هذه الوضعية بما في عليه وضعية الرجل في الفئة العمرية ذاتها
	٩. متوسط عدد سنوات التعليم المتوقعة	معدل عدد سنوات التحصيل العلمي الذي يتوقع أن يحققه الأولاد (بما في ذلك التعليم الجامعي)	يقيس عدد سنوات التحصيل العلمي للأناث في الفئات العمرية التي تغطي مراحل التعليم بدءا من الابتدائي حتى الجامعي، بالمقارنة مع الذكور في الفئات العمرية ذاتها
	١٠. معدل الالتحاق المدرسي بالمرحلة الثنوية	معدل الالتحاق الصافي في التعليم الثانوي للأولاد (بحسب النوع) المعنيين بمرحلة التعليم هذه، كنسبة من اجمالي السكان في هذا العمر	يقيس نسبة الطالبات في عمر المرحلة الثانوية، الملتحقات بالتعليم الثانوي بالمقارنة مع نسبة الذكور

الجدول الثاني (تابع)

المؤشرات		تحديد المفاهيم	سبب اختيار المؤشر
	١١.معدل الالتحاق المدرسي بالمرحلة الجامعية	معدل الالتحاق الجامعي للطلاب بحسب النوع، في عمر التعليم الجامعي كنسبة من اجمالي السكان في هذا العمر	يقيس نسبة الطالبات في عمر المرحلة الجامعية، الملتحقات بالتعليم الجامعي بالمقارنة مع نسبة الذكور
الاقتصاد	١٢.النسبة من القوى العاملة	نسبة مشاركة المرأة في اجمالي القوى العاملة	يقيس مدى مساهمة المرأة في القوى العاملة
	١٣.معدل البطالة	نسبة المتعطلات عن العمل من اجمالي القوى العاملة النسائية	يقيس مدى تأثر المرأة بظاهرة البطالة بالمقارنة مع الرجل
	١٤.نسبة المتعلمين من العاطلين عن العمل	نسبة المتعطلات منذ أكثر من سنة، وحائزات على شهادة جامعية	يقيس مدى تأثر الجامعيات بظاهرة البطالة بالمقارنة مع الجامعيين
	١٥.تقديمات الأمومة	التعويض الممنوح للمرأة خلال عطلة الأمومة، بالنسبة إلى اجمالي الأجر	يقيس مدة العطلة ونسبة التعويض الممنوحين في شكل تقديمات أمومة
	١٦.النساء ربات الأسر	النساء ربات الأسر	يقيس نسبة الأسر التي تحتل المرأة فيها موقع رب الأسرة
	١٧.الأجور	تقدير أولي لنسبة أجر المرأة إلى أجر الرجل لدى العاملين في نشاط غير زراعي	يقيس الفروقات في الأجر بحسب النوع

الجدول الثالث- احتساب المؤشرات

المؤشرات		طريقة احتساب المؤشر	الوزن المعطى للمؤشر	العلامة القصوى
الصحة	١. متوسط العمر المتوقع عند الولادة	F/M	٣٠ في المائة	١
	٢. معدل وفيات الأولاد تحت ٥ سنوات	الرقم يقسم على ١٠٠٠ ومن ثم ينقص من ١ (١- الرقم)		١
	٣. الوزن المنخفض عند الولادة	أخذ الرقم وتحويله إلى نسبة مئوية /١٠٠ ومن ثم ينقص من ١ (١- الرقم)		١
	٤. استعمال وسائل منع الحمل	أخذ الرقم وتحويله إلى نسبة مئوية /١٠٠		١
	٥. معدل الخصوبة في مرحلة المراهقة (١٥-١٩ سنة)	الرقم ينقص من ١٠٠٠ ومن ثم يقسم على ١٠٠٠		١
	٦. العناية قبل الولادة	أخذ الرقم وتحويله إلى نسبة مئوية /١٠٠		١
التعليم	٧. معدل الأمية	M/F	٣٠ في المائة	١
	٨. معدل الأمية للشباب	M/F		١
	٩. متوسط عدد سنوات التعليم المتوقعة	F/M		١
	١٠. معدل الالتحاق المدرسي بالمرحلة الثانوية	F/M		١
	١١. معدل الالتحاق المدرسي بالمرحلة الجامعية	F/M		١
الاقتصاد	١٢. النسبة من القوى العاملة	F/M	٤٠ في المائة	١
	١٣. معدل البطالة	M/F		١
	١٤. نسبة المتعلمين من العاملين	M/F		١
	١٥. تقديمات الأمومة	مدة الفترة تحول إلى في المائة، بقسم عدد الأيام على ٣٦٥، ومن ثم هذا الرقم يضرب بالنسبة المثقلة من التعويضات الممنوحة		لا مجموع اقصى
	١٦. النساء ربات الأسر	أخذ الرقم وتحويله إلى نسبة مئوية. /١٠٠		لا مجموع اقصى
	١٧. الأجور	F/M		١

تم إعطاء جميع البنود، ما عدا اثنين منهم، علامة قصوى – واحد – والتي تعكس المساواة النظرية التامة بين الجنسين. وفي هذا الإطار، ومن أجل توحيد الحسابات، تم تحويل أي رقم فوق الواحد إلى واحد فقط. وقد تم تثقيل الأجزاء كما يلي: الجزء الاقتصادي ٤٠ في المائة، الجزء الصحي ٣٠ في المائة والجزء التعليمي ٣٠ في المائة. والسبب في هذا التقسيم اعتبار الجزء الاقتصادي كعامل يعكس مدى فعالية المجال الصحي والتعليمي على المدى البعيد. ويتم جمع البنود بأجملها ويضرب المجموع بالثقل المبين أعلاه من اجل الحصول على علامة لكل جزء. وبما أن المجموع لا يمكن أن يزيد عن ١، فانه يصبح من المستطاع إعطاء تقييم أولى لمعنى المجموع المحصل.

المؤشّر القانوني

الهدف

يرمي المؤشّر القانوني إلى قياس حجم ونوع التمييز القائم على أساس النوع (التمييز الجنسي) المُرَسَّخ علناً أو ضمناً في مجموعة القوانين. والهدف هو تقديم لائحة بالقوانين السائدة، وخاصّة القوانين التي تؤثّر على الرفاه الاقتصادي، والصحي، والتعليمي للمرأة في البلدان العربيّة.

المنهجيّة

الطريقة المُعْتَمَدة واضحة ومبسطة: يتمّ تحديد مجموعة من المجالات التي تعني المرأة ويصادر إلى دراسة كيفية تعاطي القوانين مع هذه المجالات. وعندما تتحَدَّد المتغيرات الواجب تقييمها، تطبق عليها منهجية حسابية مبسطة يعطى بموجبها للمتغير علامة صفر أو علامة واحد. ويعني الرقم صفر أنّ التشريعات والقوانين ليست لصالِح الإناث أو هي سلبيّة، ويعني الرقم ١ أنّها إيجابيّة. والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة يكمن في مسألة الإجهاض. ففي ما يتعلّق بهذه المسألة، يتمّ تسجيل علامة أو نقطة في حال كان الإجهاض مشرعا وقانونيّا. لكن العديد من البلدان التي تمنع الإجهاض، تسمَح به في ظروف وحالات خاصّة، وإذا كان هذا الاستثناء موجودا فانه يُمْكِن مُكافأته وتسجيل علامة له، لكن العلامة المعطاة لن تكون كاملة أي معادِلة للعلامة المُسَجَّلة في الحالات التي تُشَرِّع وتبيح عمليّة الإجهاض، وقد ارتؤي خفضها إلى ٠,٥ بدلاً من واحد. ويوضح الجدول الرابع قائمة ببنود المؤشر القانوني وبتعريف مقتضب لها وبالمنهجية الحسابية المعتمدة.

الجدول الرابع- المؤشر القانوني: مؤشرات ومنهجية

١- الحالة القانونية	هل كلمة "امرأة" مذكورة حرفيا في الدستور؟ هل المواطنون في الاجمال متساوون من قبل القانون؟	١- نعم/كلا (١-٠) ٢- نعم/كلا (١-٠)
٢- الحق السياسي	الحقوق المعطاة للمرأة بالنسبة إلى التصويت. المشاركة بالانتخابات؟	٣- نعم/كلا (١-٠) ٤- نعم/كلا (١-٠)
٣- القانون العائلي	القانون الذي يختص بتنظيم المسائل العائلية، بما فيها تحديد مسائل الزواج، والطلاق والحضانة. هذا المؤشر سوف يقاس بحسب المساواة في معاملة المؤشرات، الفروقات بين الرجل والمرأة، ووجود قوانين محددة	٥- الطلاق (S/D) (١-٠) ٦- الزواج المدني مسموح به؟ (نعم/كلا) (١-٠) ٧- الزواج المدني معترف به؟ (نعم/كلا) (١-٠) ٨- الحضانة (F/M) (١-٠) ٩- المساواة في الحالة (نعم/كلا) (١-٠) ١٠- الارث (S/D) (١-٠) ١١- تعدد الزوجات (IL/L) (١-٠)
٤- وسائل منع الحمل	شرعية أم كلا؟	١٢- نعم/كلا (١-٠)

	اذن الزوج ضروري؟	١٣- نعم/كلا (١-٠)
٥- حق التنقل والسفر	الحق المعطى للمرأة بترك البلاد عندما تشاء	١٤- نعم/كلا (١-٠)
٦- الاجهاض	الحق المعطى للمرأة للسيطرة على خيار الحبل	١٥- الاجهاظ نعم/كلا (١-٠) ١٦- شروط نعم (٠,٥)

الجدول الرابع (تابع)

٧- الحالة كشاهد	القيمة المعطاة لشهادة المرأة في الاجراءات القانونية	١٧- هل تعادل القيمة المعطاة للرجل؟ نعم/كلا (١-٠)
٨- حق امتلاك أعمال	الحق بامتلاك أعمال (غير محصور، غير موجود)	١٨- نعم/كلا (١-٠) ١٩- اذا نعم، هل من شروط معينة؟ نعم/كلا (١-٠)
٩- قوانين الاغتصاب	المخالطة الجنسية من دون اذن المرأة.	٢٠- هل الاغتصاب جريمة؟ نعم/كلا (١-٠) ٢١- هل تسامح الجريمة اذا تزوج المعتدي من الضحية؟ نعم/كلا (١-٠) ٢٢- هل الاغتصاب الزوجي جريمة؟ نعم/كلا (١-٠)
١٠- الجنسية	الحق المعطى للمرأة لكي تعطي الجنسية ل...	٢٣- الزوج نعم/كلا (١-٠) ٢٤- أطفالها نعم/كلا (١-٠)
١١- قوانين العمل	القوانين التي تحكم دخول ونشاط المرأة في سوق العمل (بما فيها حق العمل، الالتحاق بنقابة، وفترة الأمومة)	٢٥- حق العمل نعم/كلا (١-٠) ٢٦- حق الألتحاق بنقابة نعم/كلا (١-٠) ٢٧- شروط معينة نعم/كلا (١-٠) ٢٨- تعويضات S/D (١-٠) ٢٩- فترة الأمومة نعم/كلا (١-٠)
١٢- الحجاب	حاجة الزامية لغطاء الرأس	٣٠- الزامية الحجاب نعم/كلا (١-٠)
١٣- التفريق الجنسي للطلاب	التفريق الجسدي للتلاميذ	٣١- نعم/كلا (١-٠)
١٤- جرائم شرف	معترف به؟ هل من أحكام مخفضة؟	٣٢- معترف به نعم/كلا (١-٠) ٣٣- أحكام مخفضة نعم/كلا (١-٠)
١٥- الزنى	هل يعتبر الغش جريمة؟ هل العقاب نفسه للرجل/المرأة؟	٣٤- نعم/كلا (١-٠) ٣٥- نفسه/مختلف (١-٠)

ويشير الجدول الرابع إلى أن المؤشر القانوني يتكون من ١٥ بنداً. وبالرغم من أن بعض هذه البنود قد تكون عُرْضة للانتقاد بحجّة "انحيازها" الثقافي وما تتضمنه من محاولة لفرض القِيَم "الغربيّة" على المنطقة، إلا أنها استخلصت أساساً من حجم التقييدات القانونيّة المفروضة على قضايا تُعْتَبَر مهمّة جداً بالنسبة إلى المرأة كما حددتها اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، وإعلان بيجينغ. لقد أخفق معظم البلدان العربيّة، باستثناء خمس، في التوقيع والتّصديق على اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. وعلاوةً على ذلك، أظهَر العديد من الدراسات حول العلاقة بين المرأة والإسلام أنه يكاد لا يوجد تمييز صريح ضد المرأة لدى الانكباب على النصوص ذات البعد التشريعي والقانوني المتعلّقة بالموضوع. وإضافة إلى ذلك، وحتى مع افتراض وجود تمييز، فقد ثَبَتَ، من خلال السيرة النبوية، أنّ التمييز هو بطبيعته خاضع لظروف وبيئات معيّنة، وهو بالتالي معرّض للتغيير. ومن هذه الزاوية، فان المؤشر القانوني يعكس الهموم التي تعبر عنها اتفاقية CEDAW والتي من شأنها إذا ما عولجت بفعالية أن تسهم في تطوير التغيير الاجتماعي وتحسين العادات.

ويبين الجدول الخامس العلاقة بين بنود المؤشر القانوني ومواد اتفاقية CEDAW.

الجدول الخامس- العلاقة بين المؤشر القانوني والمواد الواردة في CEDAW

المؤشر القانوني	مواد CEDAW المتعلقة بالمجال القانوني
١- الحالة القانونية	المواد: 1، ٢، ٣، ١٥,١
٢- الحق السياسي	المواد:7a

٣- القانون العائلي	المواد:a 16.1 ،b،c،d،f،h،g٢
٤- وسائل منع الحمل	المواد:15.2
٥- حق التنقل والسفر	المواد:15.4

الجدول الخامس (تابع)

المؤشر القانوني	مواد CEDAW المتعلقة بالمجال القانوني
٦- الاجهاض	المواد:12.1 ، b١٤,٢
٧- الحالة كشاهد	المواد:15.2
٨- حق امتلاك أعمال	المواد:15.2
٩- قوانين الاغتصاب	لا مواد محددة
١٠- الجنسية	المواد:9.2
١١- قوانين العمل	المواد:11.1a، b، c، b١١,٢
١٢- الحجاب	لا مواد محددة
١٣- التفريق الجنسي للطلاب	المواد: 10 c
١٤- جرائم شرف	لا مواد محددة
١٥- الزنى	المواد:16.1 c

وعلى الرغم من عدم تناول مواضيع الاغتصاب والحجاب وجرائم الشرف بشكلٍ صريح وواضح في اتّفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، الا أن ثمة موادّ عدة في الاتّفاقية تدعو إلى المساواة وتحترم ضمناً المواقف المُتّخذة إزاء مثل هذه القضايا. أمّا إعلان بيجينغ فهو صريح وواضح إزاء كلّ قضايا المرأة باستثناء الحجاب. إن احتساب المؤشّر القانوني يستند إلى منهجية حسابية مبسطة تقضي بجمع العلامات التي ينالها كل بند من البنود، على أن يقسم المجموع على ٣٥,٥ الذي هو الحد الأقصى لمجموع علامات البنود كافة. وكلّما ارتفع مجموع العلامات المُسَجَّلة، كلمّا انطوى ذلك على نتائج أفضل.

مؤشّر الثقافة والعادات والتقاليد

الهدف

يرمي مؤشّر الثقافة والعادات والتقاليد إلى التعرّف على نظرة النساء إلى أوضاعهن وتأثير المحيط الثقافي على إدراكهن وتفاعلهن مع هذه الأوضاع. والهدف المباشر لهذا التمرين الإحصائي-القياسي هو محاولة تكميم جوانب عدة من وعي المرأة وإدراكها لعناصر أساسيّة تهمّها، مُستَوحاة من المحيط الثقافي الذي تعيش فيه. ومن أجل تنفيذ هذه المهمّة، تمّ إعداد استقصاء على عينة من ٦١٦ امرأة في لبنان. أما الهدف الأبعد المدى فهو إعادة تكرار هذا التمرين-في حال تأكدت دلالته الاحصائية-بغية تحويل هذا المؤشر إلى أداة قياس مقبولة لوضع المرأة العربية عموما.

المنهجيّة

كما سبق ذكره، تمّت بلورة عناصر مؤشّر الثقافة والعادات والتقاليد عن طريق تنفيذ تحقيق ميداني تضمن جمع معلومات محددة تعبر عن آراء النساء، ومن ثم تحويل هذه المعلومات إلى أرقام قياسية وإخضاعها لـ التحليل العاملي" (Factorial analysis). وتجدون أدناه شرحاً للمنهجية المُعْتَمدة.

الاستقصاء الميداني

إن تصميم مؤشّر للثقافة والعادات والتقاليد يتطلب كمّاً هائلاً من الآراء والتحاليل الكيفية. وبصفته هذه، قد تبقى استمارة البحث التي يتوسلها عرضة للانتقاد لجهة عدم شموليّتها وابرازها بشكل ارادوي لبعض الظاهرات الثقافية على حساب أخرى. ومن أجل التغلُّب على بعض هذه الصعوبات، قام الفريق المسؤول عن البحث بمراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع لتسليط الضوء على القضايا الرئيسيّة المتعلّقة بالثقافة والعادات والتقاليد التي تشكّل الأساس الذي يقوم عليه المجتمع في منطقة الشرق الأوسط. إضافة إلى مراجعة الكتب المُختَصّة، تمّ عقد جلستي عمل جمعتا علماء اجتماع متخصّصين في قضايا النوع لمناقشة هذه المسائل، وعرضت من ثم محصلة النقاش على جهات معنية ومختصّة بقضايا النوع داخل منظّمة الإسكوا. وقد أتاحت هذه تنظيم مجال البحث والتحقيق، واستخلاص حقول مرشحة لأن تشكل-دون ادعاء الشمولية- محاور بحث لدى دراسة تأثير الثقافة والعادات والتقاليد على المرأة العربية. وبعد مراجعة الأدبيات، ونتائج جلستي النقاش والمقابلات، تم تصميم استمارة التحقيق الميداني التي عادت وأخضعت للتقييم من قِبَل خبراء في قضايا النوع وفي الإحصاء للتثبت من صحّة محتويات هذه الأداة. وقد احتوت الاستمارة على ٤٠ بنداً أو مادّة في محاولة لقياس أبعاد عدّة للثقافة والعادات والتقاليد. وقد توزعت أسئلة الاستمارة، في المطاف الأخير، على ثماني أبعاد نظريّة هي التالية:

الجدول السادس- أبعاد الأسئلة

الأبعاد	الأسئلة
الزواج	١،٢،٣١،٤،٥، ١٢،١، ١٢،٢،١٢،٣، ١٣
التمكين المدني	٦،٧، ١١،٢، ١١،٣، ١١،٧، ١١،١٣، ١٥،٣، ١٥،٥، ١٥،٧
التمكين الصحي	٨، ٧
التمكين السياسي	11.5، ١٥،١، ١٥،٢، ١٥،٤، ١٥،٦
التمكين الاقتصادي	11.6، ١١،٨، 11.9، ١١،١٠، ١١،١٢
العنف	٩،١٠، ١٤
التمكين القانوني	11.1،١١،٥،١١،١١،١١،١٥،١١،١،١٢،١،١٢،٢،١٢،٣،١٦،١،١٦،٢
التمكين التعليمي	11.4، ١١،١٤

وقد أتاحت مراجعة الأدبيات حول الموضوع، اعتماد تقسيم للاستمارة وبناء منظومة العلاقات بين محاورها بشكل مسبق أي قبل تنفيذ العمل الميداني.

تنفيذ التحقيق الميداني

تمّ تنفيذ التحقيق الميداني عبر محققين مُدرّبين خصّيصاً لهذه الغاية، قاموا بمقابلة واستجواب ٦٦٠ امرأة راشدة (سنّ ١٨ وما فوق)، في المناطق اللبنانية كافة، مع الأخذ في الاعتبار التوزع الجغرافي للسكان والتوزع المديني/الريفي، والتركيبة الطائفية للبلد. وتم التثبت من دقة تنفيذ الأعمال الميدانية عبر اعادة الاتصال-مجددا-بعينة عشوائية من النساء المستجوبات. ومع انتهاء الأعمال الميدانية وتدقيقها وادخالها إلى الحاسوب، جرى استخلاص النتائج عبر برنامج معلوماتي متطور.

التحليل ووضع العلامات

يستلزم بناء المؤشر تحويل الآراء المعبر عنها من جانب النساء المستجوبات إلى معطيات احصائية أو قياسية قابلة للمقارنة. والأهمّ من ذلك هو التثبُّت من صلاحية الأسئلة والأبعاد التي تمّ تصوّرها.والسؤال البسيط المطروح هو التالي: هل تقوم الأداة القياسيّة بقياس ما يجب عليها قياسه؟ ان صلاحية الاستمارة والأبعاد خضعت لمنهجية تحليل العوامل (Factorial analysis) وتتيح هذه المنهجية بناء أداة القياس الصالحة احصائياً وتحديد الأبعاد وخفض عدد الأسئلة في تلك التي لها صلة وثيقة بالموضوع. كما تتيح بالتالي استخلاص Factor loads العلاقة بين عامل/بُعْد معيّن والسؤال المعنى (توضِّح قوّة العلاقة أو عدم وجودها)/المستخدمة كأوزان، لبناء معادلة تقضي في النهاية إلى العلامة القياسية المحققة. إنّ هذه العلامة المحققة (علامة Z) هي أداة إحصائية تسمح للباحث بإجراء مقارنة عامّة بين مجموعات مختلفة من المعلومات والعلامات القياسية. فعبر تنميط الاجابات المعطاة بالاستناد إلى معادلة تستخدِم إجابة الفرد أو الشخص مضروبة بثقل العامل والبُعْد اللذين جُمِعا معاً، يتمّ الوصول إلى علامة لكل بُعد من الأبعاد، ومن ثمّ علامة لكل حالة، وهذا ما يسمح في المطاف الأخير باختصار كل العلامات بعلامة واحدة (العلامة Z).

تبويب وجدولة مؤشر وضع المرأة العربية: تطبيق على حالة لبنان

إنّ مؤشِّر وضع المرأة العربية هو مؤشِّر مُركّب، يتألف، بحسب ما سنق ذكره من ثلاثة مكونات أساسيّة: مؤشِّر الاقتصاد/الصحّة/والتعليم، والمؤشِّر القانوني، ومؤشِّر الثقافة والعادات والتقاليد. وقد عرضت الأجزاء السابقة من الدراسة المنهجيّة الناظمة لعملية هندسة وبناء المؤشِّرات الثلاثة المذكورة، وكيفية تطبيقها. ومن أجل دمج نتائج هذه المؤشرات الثلاثة ذات الطبيعة المختلفة، في مؤشر واحد مركب (مؤشر وضع المرأة العربية) اقترحت الدراسة إجراء عمليّة جمع للأرقام القياسية النهائية التي أفضت اليها تلك المؤشرات، وصولاً بالتالي إلى علامة واحدة هي تلك التي تحدد مؤشر وضع المرأة العربية. وكلّما كانت العلامة المُسَجَّلة عالية، كلّما انطوى ذلك على نتيجة أفضل

ان القسم الثاني من هذه الدراسة يستعرض بشكل مكثف النتائج الاحصائية التي تمخضت عنها المؤشرات المختلفة في الاطار اللبناني. يبدأ هذا القسم باستعراض نتائج المؤشرات/المكونات الجزئية الثلاثة، لينتهي بعد ذلك إلى احتساب المؤشر الاجمالي، أي مؤشر وضع المرأة العربية (حالة لبنان).

العلامة المُسَجَّلة لمؤشِّر الاقتصاد/الصحّة/والتعليم في لبنان

ينقسِم مؤشر الاقتصاد/الصحّة/والتعليم إلى ثلاثة أجزاء ويتضمن ١٧ بندا. والجزء الأكثر تعقيدا في هذا المؤشر هو الجزء الاقتصادي، اذ كما ذكرن سابقا، هناك بندان لا يخضعان للمجموع ١. وهذان البندان هما بند اجازة الامومة، الذي يعتبر دوما ايجابيا، وبند النساء ربات الاسر الذي اعتبر سلبيا في منطقتنا. ويتم حساب هذا الجزء بجمع الارقام الموحدة (معدل البطالة، نسبة المتعلمين من العاطلين عن العمل، الأجور) وضربها ب (١+تقديمات الأمومة) وقسمها على (١+النساء ربات الأسر)، ويتم من ثم ضرب المجموع بالثقل الجزئي. ويبين الجدول رقم ٧ كيفية احتساب جزء الصحة من المؤشر:

الجدول السابع

Health indicators		weight 30 %					
Life expec	Mort <5	Low B W	Contracep	Adolesent fertility rate	Prenatal care		TOTAL

72/69	1-30/1000	1-.19	0.61	(1000-30)/1000	0.85	SUM(B12:G12)/6	.88*30 %
1.04	0.97	0.81	0.61	0.97	0.85	0.88	0.26

والبند الوحيد الذي يتطلّب طريقة محساب خاصة هو المتعلق بإجازة الأمومة، الذي يتضمن المدّة الزمنيّة للإجازة من جهة، والمكافأة الماليّة الممنوحة خلال هذه المدة من جهة ثانية. ويشرح الجدول رقم ٨ بشكلٍ مُفَصَّل كيفيّة حساب تقديمات الأمومة في مؤشر الاقتصاد/الصحّة/والتعليم، خاصّة في الدول التي تقدِّم نوعين من التقديمات في فترتين زمنيّتين مختلفتين من إجازة الأمومة.

الجدول الثامن- حساب تعويضات الأمومة في بلجيكا

يتم حساب تعويضات الأمومة بالطريقة التالية: أولا،تحدد الفترة الزمنية للاجازة بنسبة عدد ايام الاجازة من اجمالي عدد ايام السنة، وثانيا تضرب هذه السنة بالتعويضات ممثلة بنسبتها إلى الاجر (الحد الأقصى ١٠٠ والحد الأدنى المختار ٠,٠١)		
مثلا: تعويضات الأمومة في بلجيكا	تعويضات الأمومة/الأجور	
تعويضات الأمومة	%٨٢	%٧٥
مدة الفترة الزمنية	٣٠ يوم	٧٥ يوم
	٣٦٥/٣٠	٣٦٥/٧٥
ثقل الفترة الزمنية	٠,٠٨٢	٠,٢١
	٠,٠٨٢*%٨٢	٠,٢١*%٧٥
الثقل حسب الفترة الزمنية	٠,٠٦٧	٠,١٥
	٠,٠٦٧+٠,١٥	
تعويضات الأمومة	0.22	

توضّح الأجزاء المُظلّلة (باللون الرمادي) في الجدول كيف تمّ احتساب كل جزء من الأجزاء للوصول إلى العلامة النهائيّة. وما أن يتمّ إعطاء كلّ جزء علامته يصبح بالإمكان استخراج المؤشّر ككلّ. وقد تم ضم حسابات هذا الجزء بأكمله مع شرح مفصل في الملحق.

العلامة المسجّلة للمؤشّر القانوني

يختلف المؤشّر القانوني عن مؤشر الاقتصاد/الصحّة/والتعليم في كونه أكثر تطلّباً من حيث التحليل المطلوب لتبسيط المجالات القانونية وجعلها شاملة بشكلٍ يسهل وضع العلامات. ولإتاحة الفرصة أمام تكميم المجالات القانونية لم تؤخذ في الأعتبار القضايا القانونية الخاصّة والمفردة، وتم الاستناد الى القوانين الصريحة التي تساعد في تمكين المرأة. وتشكّل مجموعة قوانين الأحوال الشخصيّة وقوانين العمل مصادر معلومات تسمح ببناء المؤشّر وتبويب مجالاته وجدولتها. وقد ركز المؤشّر القانوني على القضايا والموضوعات التي تمت بلورتها في فقرات سابقة، وتناولتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة وإعلان بيجينغ، واجتماعات الخبراء، والمجموعات المختصّة. ويوضح الجدول رقم ٩ منهجية أحتساب المؤشّر القانوني وجدول العلامات (العمود الثالث) الذي يحدد نتائج كل من بنود المؤشر في خانات مظللة. وبالنسبة لكل بند يجري التعبير عن النتيجة برقمين: الرقم الوارد يسارا يمثل العلامة الفعلية والحالية، والرقم الوارد يمينا يمثل الحد الأقصى النظري لعلامة البند.

الجدول التاسع- حساب المؤشر القانوني

١- الحالة القانونية	هل كلمة "امرأة" مذكورة حرفيا في الدستور؟ هل المواطنون في الاجمال متساوون من قبل القانون؟	١- كلا (٠) ٢- نعم (١) 1/2
٢- الحق السياسي	الحق المعطى للمرأة بالنسبة إلى التصويت. المشاركة بالانتخابات؟	٣- نعم (١) ٤- نعم (١) 2/2
٣- القانون العائلي	القانون الذي يختص بتنظيم المسائل العائلية، بما فيها تحديد مسائل الزواج، الطلاق والحضانة. هذا المؤشر سوف يقاس بحسب المساواة في معاملة المؤشرات، التمييز بين الرجل والمرأة، ووجود قوانين محددة	٥- الطلاق D (٠) ٦- الزواج المدني مسموح به؟ (كلا) (٠) ٧- الزواج المدني معترف به؟ (نعم) (١) ٨- الحضانة (M) (٠) ٩- المساواة في الحالة (كلا) (٠) ١٠- الارث (D) (٠) ١١- تعدد الزوجات (L) (٠) 1/7
٤- وسائل منع الحمل	شرعية أم كلا؟ اذن الزوج ضروري؟	١٢- نعم (١) ١٣- كلا (١) 2/2
٥- حق التنقل والسفر	الحق المعطى للمرأة بترك البلاد عندما تشاء	١٤- نعم (١) 1/1
٦- الاجهاض	الحق المعطى للمرأة للسيطرة على خيار الحبل	١٥- الاجهاظ كلا (٠) ١٦- شروط نعم (٠,٥) 0.5/1.5
٧- الحالة كشاهد	القيمة المعطاة لشهادة المرأة في الاجراءات القانونية	١٧- هل تعادل القيمة المعطاة للرجل؟ نعم (١) 1/1
٨- حق امتلاك أعمال	الحق بامتلاك أعمال (غير محصور، غير موجود)	١٨- نعم/كلا (١-٠) ١٩- اذا نعم، هل من شروط معينة؟ كلا (١) 2/2
٩- قوانين الاغتصاب	المخالطة الجنسية من دون الاذن المعلن من قبل المرأة	٢٠- هل الاغتصاب جريمة؟ نعم(١) ٢١- هل تسامح الجريمة اذا تزوج المعتدي من الضحية؟ كلا (١) ٢٢- هل الاغتصاب الزوجي جريمة؟ كلا (٠) 2/3
١٠- الجنسية	الحق المعطى للمرأة لكي تعطي الجنسية ل...	٢٣- الزوج كلا (٠) ٢٤- أطفالها كلا (٠) 0/2
١١- قوانين العمل	القوانين التي تحكم دخول ونشاط المرأة في سوق العمل (بما فيها حق العمل، الالتحاق بنقابة، وفترة الأمومة)	٢٥- حق العمل نعم (١) ٢٦- حق الألتحاق بنقابة نعم (١) ٢٧- شروط معينة نعم (٠) ٢٨- تعويضات D (٠) ٢٩- فترة الأمومة نعم (١) 3/5
١٢- الحجاب	حاجة إلزامية لغطاء الرأس	٣٠- اضطرارية الحجاب نعم (١) 1/1
١٣- التفريق الجنسي للطلاب	التفريق الجسدي للتلاميذ	٣١- كلا (١) 1/1
١٤- جرائم شرف	معترف به؟ هل من أحكام مخفضة؟	٣٢- معترف به نعم (٠) ٣٣- أحكام مخفضة نعم (٠) 0/2
١٥- الزنى	هل يعتبر الغش جريمة؟ هل العقاب نفسه للرجل/المرأة؟	٣٤- نعم (٠) ٣٥- مختلف (٠) 0/2

النتيجة		%٠,٥١-٣٤,٥/١٧,٥

وتسمح هذه المنهجية الحسابية، بالرغم مما يعتريها من نواقص ومواطن ضعف، ببناء وقياس مؤشر قانوني يعكس وضعية المرأة ويسهل المقارنات على هذا الصعيد بين بلدان المنطقة. ومن حسنات هذا المؤشر تقسيمه إلى بنود ومؤشرات تساعد بجدية أكبر في تحسين أوضاع المرأة، كونها تحدد بوضوح نقاط الضعف ونقاط القوة. وفي حالة لبنان مثلاً، يظهر بشكلٍ واضح أن قانون الأسرة يُشَكّل مجالاً غير مساعد في تمكين المرأة. ويمكن التوصّل إلى مثل هذا الاستنتاج من دون الاعتماد على مقارنات مع دول أخرى أذ أن هذا البندلم يُسَجّل سوى علامة واحدة فقط من أصل سبعة هي الحد الأقصى لعلامة هذا البند. وبالاعتماد على المؤشر تسهل عملية تحديد المجالات التي تحتاج إلى إصلاحات عاجلة، كما يسهل تقييم وقياس التقدّم في المؤشر القانوني وفي علامات كل بند من بنوده، في كل بقعة من العالم العربي (وبكلفة منخفضة نسبيا).

الرقم القياسي لمؤشر الثقافة والتقاليد

يشكل الرقم القياسي لمؤشر الثقافة والتقاليد المحور الأساس لهذا التقرير، نظراً لجدته ولطابع "المغامرة العلمية" فيه، كونه ينطوي على محاولة قياس ظاهرات ومتغيرات يصعب تكميمها. وبناء على دراسات سابقة وعلى نظريات وثيقة الصلة بالموضوع تم اعداد استمارة استفتاء (استبيان) تتضمن أربعين سؤالا وتقيس ثمانية أبعاد أساسية. وبالاستناد إلى نسق التوزع السكاني في لبنان تم اختيار عينة عشوائية من ٦٦٠ امرأة تمثل المجتمع النسائي تمثيلا صادقا بمناطقه الجغرافية وديناته المتعددة. وجرى ملء استمارة الأستبيان بطريقة المقابلات الشخصية بواسطة محققين مدربين. وقد بلغ في المحصلة العامة عدد الاجابات الصالحة للتحليل الاحصائي ٦١٦ اجابة (٦١٦ امرأة) موزعة كما هو مبين في الجدول رقم ١٠:

الجدول العاشر- التوزيع الجغرافي لأفراد العينة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
البقاع	76	12.3	12.3	12.3
الشمال	116	18.8	18.8	31.2
النبطية	21	3.4	3.4	34.6
بيروت	112	18.2	18.2	52.8
جبل	220	35.7	35.7	88.5
جنوب	71	11.5	11.5	100.0
Total	616	100.0	100.0	

وقد أكدت نتائج اختبار "مربع كاي" الإحصائي عند مستوى المعنوية ٥ في المائة أن العينة المعتمدة في هذه الدراسة هي عينة تمثل المجتمع الأحصائي تمثيلا صادقا بحسب التوزع المناطقي للسكان.

طريقة احتساب الرقم القياسي لمؤشر الثقافة والتقاليد

بعد ادخال البيانات إلى الكمبيوتر تم استخدام التحليل العاملي (Factorial Analysis) المعروف بقدرته على انقاص المعطيات (المتغيرات) إلى محاور أساسية تقيس ما يجب قياسه فعلا. وقد بلغ عدد هذه المحاور ستة محاور أساسية تتضمن ١٧ سؤالا من أصل الأربعين سؤالا كان الأستبيان قد تضمنها أساسا. علما أن ضعف علاقة الأسئلة الـ ٢٣ بالمحاور المرجعية الستة التي تم اسخلاصها بالتحليل العاملي كان السبب وراء

حذف هذه الأسئلة، ذلك أن التحليل العاملي قد أكد أن ١٧ سؤالا فقط من أصل الأربعين هي أسئلة صالحة وتقيس ما يجب قياسه فعلا. ويوضح الجدول رقم-١١-أدناه تشبعات وحدات العامل (Factor loads) الناتجة عن التحليل العاملي باستخدام طريقة التدوير المائل للمحاور المرجعية الأساسية على النحو الآتي:

الجدول الحادي عشر- مرجحات -تشبعات- العامل ونتائج التحليل العاملي

	F1	F2	F3	F4	F5	F6
Q15.1	.801	.035	-.037	.033	-.143	-.073
Q15.6	.798	-.056	.126	.012	-.301	-.087
Q15.2	.756	-.026	-.069	.140	-.081	.106
Q15.4	.732	-.017	-.072	-.041	-.116	-.187
Q15.7	.663	-.003	.166	-.015	-.283	-.026
Q10.2	-.043	.922	-.033	-.047	-.117	.032
Q10.3	-.072	.917	-.032	-.019	-.143	.045
Q10.1	.054	.865	-.106	-.012	-.071	-.024
Q16.1	-.055	-.091	.904	.056	-.087	.044
Q16.2	.026	-.109	.893	.098	-.134	.061
Q11.15	.146	.137	.615	-.114	-.451	-.375
Q12.2	.045	-.072	.041	.869	-.059	.061
Q12.3	.067	-.010	.040	.857	-.008	.089
Q12.1	-.008	.043	.096	.585	-.086	-.492
Q11.14	.264	.093	.158	.030	-.891	-.064
Q11.7	.170	.136	.143	.051	-.878	.032
Q6	-.084	.090	.081	.079	-.060	.855

يوضح الجدول أعلاه قوة معاملات الأرتباط بين الأسئلة والمحاور المرجعية المستخلصة. وتبرز أهمية معاملات الأرتباط هذه المعروفة باسم تشبعات العامل اذ سوف تستخدم بمثابة تثقيل (أوزان) تمكننا من احتساب قيم معيارية للمحاور المرجعية. ويبين الجدول رقم -١٢- أدناه عنوان المحور المرجعي مع أسئلة الاستمارة ذات العلاقة القوية به كما تبين من التحليل العاملي على النحو الآتي:

الجدول الثاني عشر- مصفوفة المحاور المرجعية والأسئلة الخاصة بها

Dimensions	Corresponding questions
Civic empowerment	15.1، ١٥,٦، ١٥,٢، ١٥,٤، ١٥,٧
Violence	10.2، ١٠,٣، ١٠,١
Legal – ability to grant citizenship	16.1، ١٦,٢، ١١,١٥
Legal – marriage	12.2، ١٢,٣، ١٢,١
Equality	11.14، ١١,٧
Spread of Hijab	6

ويمكن الحصول على مضامين الأسئلة وبالتفصيل الواضح من خلال العودة إلى الملاحق المرفقة بهذا التقرير. أما فيما يتعلق باحتساب وحدات العامل وقيم المحاور المرجعية فقد تم بداية اعتماد تشبعات كل عامل في شكل تثقيلات (أوزان) لاحتساب وحدات العامل ومن ثم تم تحويل وحدات العامل من شكلها الخام

إلى وحدات معيارية تتمايز بتساوي وحدة القياس وتساوي الوسط الحسابي وتساوي الانحراف المعياري، وذلك من خلال طرح الوسط الحسابي للمحور المرجعي من كل قيمة في هذا المحور المرجعي وقسمة الناتج على الأنحراف المعياري لهذا المحور المرجعي..أما مجموع القيم المعيارية للمحاور المرجعية الستة فقد نتج عنه محور تجميعي بالقيم المعيارية يتميز بأن مجموع قيم هذا المحور هو دائما الصفر، وبالتالي ان الوسط الحسابي لهذا المحور التجميعي بالوحدات المعيارية هو الصفر أيضا. لذلك كان لا بد من اعتماد الوسيط (Median) مقياسا نحدد بموجبه وضع الثقافة والتقاليد في البلد المعني (هنا لبنان). ويوضح الجدول رقم – ١٣– أدناه الأحصائيات الوصفية الأساسية لكل محور مرجعي بالقيم المعيارية اضافة إلى الاحصاءات الوصفية للمحور المرجعي التجميعي بالوحدات المعيارية على النحو الآتي:

الجدول الثالث عشر– الأحصاءات الأساسية لكل المحاور المرجعية بالوحدات المعيارية

		Z	FAC1_1	FAC2_1	FAC3_1	FAC4_1	FAC5_1	FAC6_1
N	Valid	616	600	600	600	600	600	600
	Missing	0	16	16	16	16	16	16
Mean		.0000	.0000000	.0000000	.0000000	.0000000	.0000000	.0000000
Median		.0169	-.1568253	-.0097882	-.2937680	.0353671	-.1309815	.0019579
Mode		2.36	-1.23938	1.43880	-.74056	.64956	1.59168	.61534
Std. Deviation		2.16049	1.00000000	1.00000000	1.00000000	1.00000000	1.00000000	1.00000000
Minimum		-6.84	-2.19149	-2.01169	-1.48902	-1.66873	-1.56099	-2.50181
Maximum		6.47	2.41854	1.63066	2.48660	2.84300	2.77449	2.59387
Sum		.00	.00000	.00000	.00000	.00000	.00000	.00000

وتجدر الاشارة إلى أنه تم تطبيق المنهجية السابقة بحذافيرها على المناطق الجغرافية المبينة في الجدول رقم–١٠– كما طبقت على الفئات الدينية المختلفة في لبنان من خلال استخدام التحليل العاملي واحتساب وحدات العامل. وقد أعطت كلها نتائج مرضية، بما يعزز الثقة بامكانية تطبيق ذات المنهجية في دول عربية أخرى لاحتساب الرقم القياسي لمؤشر الثقافة والتقاليد لكل بلد عربي، مما يتيح في النهاية ترتيب هذه الدول على هذا المقياس المعياري بدءا من الأفضل إلى الأسوأ. ويمكن تفسير قيمة الرقم القياسي لمؤشر الثقافة والتقاليد لكل بلد عربي على النحو الآتي:

القيم السالبة للرقم القياسي للمؤشر:

- مستوى تعليمي منخفض (ابتدائي ومتوسط)؛
- انتشار للحجاب؛
- ارتفاع احتمال ارتكاب جريمة بسبب دوافع الشرف؛
- جهل المواطن بقوانين الجنسية والتجنس؛
- صعوبات في الحصول على الطلاق والحضانة والنفقة؛
- انعدام مساواة الرجل مع المرأة في المشاركة السياسية والمدنية.

القيم الموجبة للرقم القياسي للمؤشر:

- مستوى تعليمي مرتفع (جامعي)؛
- ضعف انتشار للحجاب؛

- انخفاض كبير في احتمال ارتكاب جريمة بسبب دوافع الشرف؛
- تفاوت في جهل المواطن بقوانين الجنسية والتجنس وذلك بحسب الانماء الديني؛
- عدم وجود صعوبات في الحصول على الطلاق والحضانة والنفقة؛
- مساواة الرجل مع المرأة في المشاركة السياسية والمدنية.

قيم الوسيط للرقم القياسي للمؤشر:

- مستوى تعليمي ثانوي؛
- انتشار للحجاب بشكل معتدل؛
- انخفاض في احتمال ارتكاب جريمة بسبب دوافع الشرف؛
- جهل المواطن بقوانين الجنسية والتجنس؛
- وجود صعوبات في الحصول على الطلاق والحضانة والنفقة؛
- مساواة الرجل مع المرأة في المشاركة السياسية والمدنية.

وتجدر الأشارة أخيرا إلى أن التوسع في اختبار هذه المنهجية في بلدان ذات ثقافات متمايزة من شأنه أن يعزز امكانية تحول هذا المؤشر إلى أداة قياس تحظى بقبول عالمي أكبر فأكبر، خصوصاً اذا ما أدخلت تحسينات اضافية على منهجيته الحسابية في أعمال بحثية لاحقة.

تبويب وجدولة مؤشِّر وضع المرأة العربية

بعد الانتهاء من تعريف المؤشرات/المكونات الثلاثة لمؤشر وضع المرأة العربية، يصبح في الامكان أستخلاص الرقم القياسي النهائي المعبر عن المؤشر (حالة لبنان). وقد اقترحت الدراسة في اختزالها للمؤشرات الجزئية الثلاثة في مؤشر مركب واحد، أن يتم جمع الأرقام النهائية القياسية لتلك المؤشرات بعد تثقيل كل منها بنسبة الثلث بحيث يفضي ذلك إلى الرقم القياسي العام للمؤشر الكلي، كما هو مبين في الجدول رقم ١٤.

الجدول الرابع عشر

	Scores	Weights	Total
The legal index:	0.51	1/3	0.17
EHEI	0.68	1/3	0.23
CTI	0.5	1/3	0.17
SAW	1.690	1/3	0.56

ولكن كي يصبح في الامكان تطبيق هذا الاقتراح، يفترض اعتماد المقاييس نفسها (من ٠-١) في كل من المؤشرات الثلاثة. واذ تنطبق هذه المقاييس على مؤشر EHEI والمؤشر القانوني، فان ذلك لا ينطبق على المؤشر الثقافي. ولذلك وجبت اعادة تحويل هذا المؤشر إلى المقياس صفر/واحد (الذي يبلغ متوسطه ٠,٥) بدلا من -٧/+٧ ومتوسطه صفر. وبموجب هذا التحويل اصبح مستوى المؤشر الثقافي ٠,٥٠٢٤ على مقياس صفر/واحد بدلا من ٠,٠١٦٩ على مقياس -٧/+٧.

وقد بلغ مؤشِّر وضع المرأة العربية في حالة لبنان ٠.٥٦، ولا يكتسب هذا الرقم أهمية أو دلالة احصائية ذات شأن، الا اذا حظيت المنهجية الحسابية المعتمدة بالقبول الاحصائي والقياسي، وتلى ذلك بالتالي

تكرار لهذا التمرين في بلدان أخرى في المنطقة، بما يسمح لاحقا بالتصنيف المقارن لهذه البلدان وفقا للمؤشر الجديد، الذي يضيف ابعادا مهمة على تلك التي تعكسها المؤشرات الدولية السائدة راهنا. وبشكل عام يمكن القول ان مستوى المؤشر العام في حالة لبنان – البالغ ٠,٥٦- يبدو ضعيفا إلى معتدل، اذا ما اكتفي بمقارنته مع الحد الاقصى للعلامة البالغ واحد.

تحليل النتائج والتوصيات

تحليل النتائج

الهدف من مؤشر وضع المرأة العربية هو قياس المحصلة العامة لاوضاع المرأة العربية. وبالنظر ن هذا المؤشر هو أول مؤشر مركب من نوعه، يبدو من المستعصى إجراء مقارنات بين بلدان المنطقة قبل أن يجري تعميم احتساب هذا المؤشر في تلك البلدان. ولكن في الإمكان تحليل مكونات هذا المؤشر المختلفة ومعرفة ما إذا كانت تتضمن عناصر جديدة قابلة للاستخدام كمرتكز لبلورة سياسة اكثر اكتمالا تجاه المرأة في المنطقة.

تحليل مؤشر الاقتصاد والصحة والتعليم

يعتبر هذا المؤشر الأكثر شيوعا بين المؤشرات المستخدمة في دراسات المرأة. فالسهولة في الحصول على المعطيات الإحصائية اللازمة ووضوح المنهجية التحليلية المطبقة على هذه الإحصاءات يوفران لهذا المؤشر قدرة وقابلية للتطبيق على نطاق واسع، لا سيما إذا توفرت الإحصاءات المذكورة على صعيد كل بلد على حدة. وفي حالة لبنان، يتيح تحليل عناصر هذا المؤشر التوصل إلى صورة أكثر وضوحا بالنسبة لكل عامل من هذه العوامل.

العامل الاقتصادي

يتمثل العامل الاقتصادي في الإحاطة بجملة مؤشرات تستهدف قياس موقع المرأة في سوق العمل وحصتها من اجمالي الأجور على المستوى الوطني، وأثر التعليم على عمالة المرأة، إضافة إلى حجم التقديمات التي تستفيد منها المرأة خلال فترة الحمل الأعباء التي تتحملها النساء ربات. وقد احتسبت هذه البنود بطريقة تسمح بتوحيدها ضمن مقياس من صفر إلى واحد. وبينت الحسابات ان هذا المؤشر لم يتجاوز ٠,٥ في حالة لبنان. وتبدو المرأة من أجمال القوى العاملة ضعيفة في حالة لبنان نسبيا في المقارنات الدولية. فعلى المستوى العالمي تبلغ هذه النسبة نحو ٤٠ في المائة عام ٢٠٠٠ بينما لم تتجاوز ٢٧,٧ في المائة في بلدان الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا وسطيا. واستقرت في لبنان عند مستوى ٢٢ في المائة. وبالنسبة لمعدلات البطالة، تبدو المقارنات صعبة بعض الشيء لعدم توفر معطيات إحصائية كافية خصوصا على صعيد توزع معدلات البطالة بحسب النوع. وفي الإطار اللبناني، يصل معدل البطالة بين الإناث إلى نحو ضعفي مستواه لدى الذكور، هذا مع العلم – كما سبقت الاشارة – أن المرأة لا تمثل إلا ٢٢ في المائة من القوى العاملة، مما يضفي بعدا سلبيا إضافيا لوضع بطالة النساء.

والتقديمات الممنوحة للمرأة خلال إجازة الأمومة تظهر للوهلة الأولى ذات شأن، فيما يتعلق بالتعويض الممنوح كنسبة من الأجر. ولكنها في المقابل تبدو ضعيفة فيما يتعلق بمدة أجازه الأمومة الممنوحة. وقد أظهر التمرين المقارن – الوارد أعلاه – أن حصيلة تقديمات الأمومة في بلجيكا تكاد توازي

تكرار لهذا التمرين في بلدان أخرى في المنطقة، بما يسمح لاحقا بالتصنيف المقارن لهذه البلدان وفقا للمؤشر الجديد، الذي يضيف ابعادا مهمة على تلك التي تعكسها المؤشرات الدولية السائدة راهنا. وبشكل عام يمكن القول ان مستوى المؤشر العام في حالة لبنان – البالغ ٠,٥٦– يبدو ضعيفا إلى معتدل، اذا ما اكتفي بمقارنته مع الحد الاقصى للعلامة البالغ واحد.

تحليل النتائج والتوصيات

تحليل النتائج

الهدف من مؤشر وضع المرأة العربية هو قياس المحصلة العامة لاوضاع المرأة العربية. وبالنظر ن هذا المؤشر هو أول مؤشر مركب من نوعه، يبدو من المستعصى إجراء مقارنات بين بلدان المنطقة قبل أن يجري تعميم احتساب هذا المؤشر في تلك البلدان. ولكن في الإمكان تحليل مكونات هذا المؤشر المختلفة ومعرفة ما إذا كانت تتضمن عناصر جديدة قابلة للاستخدام كمرتكز لبلورة سياسة اكثر اكتمالا تجاه المرأة في المنطقة.

تحليل مؤشر الاقتصاد والصحة والتعليم

يعتبر هذا المؤشر الأكثر شيوعا بين المؤشرات المستخدمة في دراسات المرأة. فالسهولة في الحصول على المعطيات الإحصائية اللازمة ووضوح المنهجية التحليلية المطبقة على هذه الإحصاءات يوفران لهذا المؤشر قدرة وقابلية للتطبيق على نطاق واسع، لا سيما إذا توفرت الإحصاءات المذكورة على صعيد كل بلد على حدة. وفي حالة لبنان، يتيح تحليل عناصر هذا المؤشر التوصل إلى صورة أكثر وضوحا بالنسبة لكل عامل من هذه العوامل.

العامل الاقتصادي

يتمثل العامل الاقتصادي في الإحاطة بجملة مؤشرات تستهدف قياس موقع المرأة في سوق العمل وحصتها من اجمالي الأجور على المستوى الوطني، وأثر التعليم على عمالة المرأة، إضافة إلى حجم التقديمات التي تستفيد منها المرأة خلال فترة الحمل الأعباء التي تتحملها النساء ربات. وقد احتسبت هذه البنود بطريقة تسمح بتوحيدها ضمن مقياس من صفر إلى واحد. وبينت الحسابات ان هذا المؤشر لم يتجاوز ٠,٥ في حالة لبنان. وتبدو المرأة من أجمال القوى العاملة ضعيفة في حالة لبنان نسبيا في المقارنات الدولية. فعلى المستوى العالمي تبلغ هذه النسبة نحو ٤٠ في المائة عام ٢٠٠٠ بينما لم تتجاوز ٢٧,٧ في المائة في بلدان الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا وسطيا. واستقرت في لبنان عند مستوى ٢٢ في المائة. وبالنسبة لمعدلات البطالة، تبدو المقارنات صعبة بعض الشيء لعدم توفر معطيات إحصائية كافية خصوصا على صعيد توزع معدلات البطالة بحسب النوع. وفي الإطار اللبناني، يصل معدل البطالة بين الإناث إلى نحو ضعفي مستواه لدى الذكور، هذا مع العلم – كما سبقت الاشارة – أن المرأة لا تمثل إلا ٢٢ في المائة من القوى العاملة، مما يضفي بعدا سلبيا إضافيا لوضع بطالة النساء.

والتقديمات الممنوحة للمرأة خلال إجازة الأمومة تظهر للوهلة الأولى ذات شأن، فيما يتعلق بالتعويض الممنوح كنسبة من الأجر. ولكنها في المقابل تبدو ضعيفة فيما يتعلق بمدة أجازه الأمومة الممنوحة. وقد أظهر التمرين المقارن – الوارد أعلاه – أن حصيلة تقديمات الأمومة في بلجيكا تكاد توازي

ضعفي محصلة مثيلتها في لبنان، لدى شمول نسبة التعويض عن الأجر ومدة الإجازة في آن معا. ولا شك أن الصورة تصبح أكثر وضوحا عند تكرار هذا التمرين في بلدان ألا سكوا الأخرى.

ومن الصعب توسيع النطاق الجغرافي للمقارنات خارج اطار بلدان ألا سكوا لدى تناول ظاهرة النساء ربات الأسر بالنظر إلى أن هذه الظاهرة تكاد تنحصر في منطقتنا في الأرامل المتقدمات في السن وفي بعض فئات المطلقات اللواتي يمثلن الأكثرية الساحقة من هذه الظاهرة، في حين تبدو هذه الأخيرة أكثر شمولا خارج منطقة ألا سكوا إذ تنتشر في العادة في مختلف شرائح المجتمع النسوي، وتعكس جانبا من تغيير عادات المجتمع.

عامل الصحة

تتوفر في لبنان معطيات إحصائية ملموسة حول هذا العامل، وهي تعكس مدى الإنجازات المحققة في هذا المضمار. وتتمثل هذه المعطيات في معدلات وفيات الأطفال، وولادات الأطفال المنخفضي الوزن، ومعدل الأمل في الحياة والعناية الصحية للأم قبل الولادة، مما يعطي صورة أكثر وضوحا عن العناية الصحية التي تتوفر للمرأة. وقد أضيفت إلى هذه المعطيات عناصر أخرى تشمل معدل الخصوبة للمراهقات ووسائل منع الحمل مما عزز مضمون مؤشر الصحة وقدرته على التعبير عن اتجاهات النمو الديموغرافي ونسق تعاطي النساء معه. ويشير المستوى المنخفض لمعدل خصوبة المراهقات إلى تأخر عمر المرأة عند الزواج الأول. وتبدو هذه المعطيات المختلفة ذات قابلية للمقارنة على مستوى المنطقة، ولكن لا يمكن التثبت من مدى شمولها إلى بعد تعميم التمرين الحالي المطبق على لبنان بحيث يشمل سائر بلدان المنطقة.

العامل التعليمي

أن حدود المقارنة – فيما يتصل بهذا المؤشر – بين بلدان المنطقة لن تتوضح إلى مع تكرار هذا التمرين في تلك البلدان، على غرار ما أشير إليه بالنسبة للمؤشر السابق. أما في حال لبنان، فقد أظهرت المعطيات المتاحة أن معدل الأمّية في صفوف النساء يزيد عن ضعفي مثيله في صفوف الذكور (امرأة أمّية في مقابل ٠,٤٧ رجل أمّي) وينطوي هذا المؤشر على بعد سلبّي بالنظر إلى أن المرأة تمثل نحو نصف أجمالي المقيمين في البلد. غير أن مؤشرات أخرى تتصل بالتعليم تنبئ بتحولات إيجابية ممكنة. وهذا ما يعبر عنه على سبيل المثال متوسط عدد سنوات التعليم المتوقع الذي يزيد عند النساء مثيله لدى الذكور، وينطبق الأمر نفسه على معدلات الالتحاق في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي. وتعكس هذه المؤشرات التغيرات المهمة التي طرأت وتطرأ على تعليم المرأة في لبنان.

العامل القانوني

ان العديد من الأعمال البحثية قد نفذت حول الوضع القانوني المقارن للمرأة العربية ولكن غلب عليها الطابع التحليلي، دون بلوغ مستوى النمذجة ووضع المؤشرات القياسية التي تسهل المقارنة. وينطبق هذا على جوانب عدة تتصل بالمجال القانوني كالطلاق والحضانة وقوانين الجنسية وغيرها. أن التمرين المقترح لوضع مؤشر قانوني قياسي في الحالة اللبنانية يسمح لاحقا بتسهيل المقارنات بين دول المنطقة انطلاقا من المجموع الحسابي للعلامات المعطاة لكل بند من بنوده. فبعد تعميم التمرين على بلدان أخرى تتم المقارنة بين هذه المجاميع التي تختزل، في كل بلد على حدة، محصلة موقع المرأة في منظومة القوانين السائدة. أن

المجموع الحسابي لعلامات المؤشر قد بلغ في لبنان نحو ٥٠ في المائة، وهذا ما يعتبر ضعيفاً نسبياً في المعايير المتعارف عليها، حتى ولو كانت هذه المجاميع غير متاحة على الأقل راهنا في البلدان الأخرى في المنطقة.

مؤشر الثقافة والتقاليد

يمكن الجزم أن هذا المؤشر لا يسمح، على الأقل في الظروف الراهنة، باجراء أي مقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة طالما أن التمرين القياسي المقترح لم يجر تنفيذه في تلك البلدان، وطالما بالتالي لم يجر احتساب معدل علامات هذا المؤشر في كل بلد من البلدان المعنية. أما في الحالة اللبنانية، فان كمية لا يستهان بها من المعطيات قد تم الحصول عليها من خلال الاستقصاء الميداني المنفذ والذي تضمن ٤٠ سؤالاً موجهاً إلى عينة ممثلة من النساء في المجتمع. هذا مع الاشارة إلى أن هذا التقرير قد حصر التحليل التفصيلي المتعلق بتلك النتائج، وهو جانباً قد لا يبدو مهماً في ذاته ولكنه لا يشكل هدفاً مباشراً من أهداف هذه الدراسة. وتكفي الاشارة إلى أن الأسئلة قد طاولت نظرة المرأة إلى- وتفاعلها مع- العوامل الديموغرافية والصحية والاقتصادية والقانونية والثقافية. وهذا ما يتيح استخراج العديد من الجداول الافرادية والمتقاطعة أخصائياً والتي سيضم الجزء الأساسي منها إلى الملاحق المرفقة. ونعرض فيما يلي بعضاً من الأمثلة للجداول التي خلص اليها الاستقصاء الميداني في الحالة اللبنانية والتي يرجح أن تعطي نتائج ذات دلالة احصائية، عندما يتم تكرارها في بلدان أخرى. ومن هذه الأمثلة الجدول الذي يعبر عن تطور نسبة النساء اللواتي يعتبرن الزواج المدبر ظاهرة ايجابية في علاقته مع المستوى التعليمي للمرأة، كما هو مبين في الجدول ١٥:

الجدول الخامس عشر- آراء الأشخاص بالزواج الذي يتم تنظيمه من خلال الأهل حسب المستوى التعليمي

الزواج المدبر هو مؤسسة زوجية:	المستوى التعليمي											
	أمي		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
بناءة جداً	٨	٥٠,٠%	١٩	٢٤,٤%	٣٢	١٨,٤%	٢١	١١,٤%	٢٥	١٥,٧%	١٠٥	١٧,٢%
بناءة	٠	٠,٠%	١٠	١٢,٨%	٢٦	١٤,٩%	٢٤	١٣,٠%	١٨	١١,٣%	٧٨	١٢,٨%
وسط	٣	١٨,٨%	١٩	٢٤,٤%	٣٢	١٨,٤%	٤٥	٢٤,٥%	٣٩	٢٤,٥%	١٣٨	٢٢,٦%
غير بناءة	٤	٢٥,٠%	١٣	١٦,٧%	٢١	١٢,١%	٣٨	٢٠,٧%	٣٤	٢١,٤%	١١٠	١٨,٠%
غير بناءة على الإطلاق	١	٦,٣%	١٧	٢١,٨%	٦٣	٣٦,٢%	٥٦	٣٠,٤%	٤٣	٢٧,٠%	١٨٠	٢٩,٥%
المجموع	١٦	١٠٠,٠ %	٧٨	١٠٠,٠ %	١٧٤	١٠٠,٠ %	١٨٤	١٠٠,٠%	١٥٩	١٠٠,٠ %	٦١١	١٠٠,٠ %

ومن الأمثلة أيضاً الجدول الاحصائي الذي يعبر عن تطور نسبة النساء اللواتي يعتبرن أن العمر عند الزواج الأول ينبغي أن يتجاوز العشرين عاماً، في علاقته مع المستوى التعليمي للمرأة:

الجدول السادس عشر- آراء الأشخاص بالعمر المناسب لزواج المرأة حسب المستوى التعليمي

العمر المناسب لزواج المرأة	المستوى التعليمي											
	أمي		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
أقل من ١٥ سنة	0	0.0 %	0	0.0 %	1	0.6 %	0	0.0 %	0	0.0 %	1	0.2 %
19 - 15سنة	2	12.5 %	14	17.9 %	23	13.2 %	8	4.4 %	11	6.9 %	58	9.5 %
24 - 20سنة	13	81.3 %	44	56.4 %	77	44.3 %	87	47.8 %	62	39.0 %	283	46.5 %
29 - 25سنة	1	6.3 %	19	24.4 %	64	36.8 %	82	45.1 %	80	50.3 %	246	40.4 %
30 سنة وما فوق	0	0.0 %	1	1.3 %	9	5.2 %	5	2.7 %	6	3.8 %	21	3.4 %
المجموع	16	100.0 %	78	100.0 %	174	100.0 %	182	100.0 %	159	100.0 %	609	100.0 %

التوصيات

ان التوصيات التي خلص اليها التقرير يغلب عليها الطابع التقني المتصل بعملية بناء مؤشر قياسي مركب يعكس وضع المرأة العربية. وهي بالتالي لا تتناول اقتراحات تتعلق بآلية أخذ القرارات الأساسية، لا سيما ما يتعلق منها بالسياسات الحكومية الهادفة إلى تحسين وضع المرأة. فالهدف الأساسي للتقرير هو التوصل- ولو بحذر- إلى تحديد المتطلبات التقنية التي تسهل جمع المعلومات الاحصائية حول النوع الاجتماعي وتوليفها في مؤشر مركب يسمح بمقارنة وضع المرأة في بلدان المنطقة، عبر مقاربة أكثر شمولية وكلية من المقاربات التي تحكم راهناً مؤشرات النوع المتداولة. وتتوزع التوصيات على مكونات المؤشر المستحدث، كل على حدة:

توصيات متعلقة بمؤشر الاقتصاد والتعليم والصحة

ان مؤشر EHEI معني أساساً بمعطيات احصائية كمية محددة ومكممة حول أوضاع المرأة الاقتصادية والصحية والتعليمية. وبالتالي من الأهمية بمكان أن يمتلك كل من بلدان الإسكوا القاعدة الاقتصادية التي تغطي هذه الحقول. ويمكن التركيز في هذا المضمار على الاقتراحات التالية:

- تدعيم منظومة الاحصاءات الوطنية المتعلقة بالتشغيل عموماً؛
- ادخال البعد المتعلق بالنوع في كل ما يتصل بالاحصاءات الخاصة بالتشغيل؛
- تنفيذ تحقيقات ميدانية دورية حول أوضاع الأسر مع تفصيل المعطيات الاحصائية بحسب النوع إلى أبعد الحدود؛
- الحرص على ابراز البعد المتعلق بالنوع في كل ما يتعلق بالقاعدة الاحصائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالعمل الهامشي وبالتشليفات المقدمة من المصارف ومن الصناديق؛
- اجراء تحقيقات دورية حول تطور الأجور وتوزعها بحسب النوع في القطاعات الاقتصادية الأساسية؛
- تنفيذ وتحديث الدراسات المتعلقة بالانتساب والتسرب المدرسيين بحسب النوع؛
- وضع دراسات حول طرق استخدام الوقت بحسب النوع على نحو يبرز نوع العمل ومضمونه داخل الأسرة وخارجها.

ان هذه القائمة غير الحصرية للأعمال تشكل حداً أدنى بالنسبة لما هو مطلوب من معطيات تسمح – لاحقاً- في توجيه السياسات المتعلقة بتحسين وتوجيه وضع المرأة في العالم العربي. ولهذه القواعد الاحصائية منافع جمة أخرى تتجاوز الهدف المباشر المتعلق برفع شأن المرة وتحسين شروط عملها وحياتها.

توصيات المؤشر القانوني

ان التوصية الأساسية في هذا الاطار تتضمن اجراء مراجعة دورية للقوانين المعمول بها في بلدان المنطقة والعمل على تفصيل البنود والموضوعات المتفرعة عن هذه القوانين والمؤثرة على جوانب عمل المرأة وحياتها، بالتلازم مع التوافق على التعريف المحدد لهذه البنود والموضوعات بحسب شمولها. ويشار إلى ان العديد من الاعمال البحثية والدراسات قد توسعت في تفصيل التوصيات حول هذا الموضوع.

توصيات مؤشر الثقافة والتقاليد

ان هذا المؤشر هو العنصر الجديد المستحدث في هذا التقرير، وهو يمثل احد المكونات الاساسية لوضع المرأة العربية. وقد سبق في متن هذا التقرير أن تناولنا الصعوبات التقنية والاحصائية التي تعرقل الوصول إلى معايير قياس موضوعية لهذه الظاهرة التي تتأثر إلى حد كبير بالاعتبارات الذاتية والنفسية وبالتقاليد المتوارثة أو المفروضة. كما سبق للتقرير أن أكد ان استخدام نتائج التمرين الحسابي المطبق على لبنان لن يكون ذا أهمية الا مع تكرار التمرين نفسه- وبعد ادخال التحسينات التي قد تقترح عليه- على سائر بلدان المنطقة. وتنطوي التوصيات في هذا المضمار على خياريين أساسيين:

الخيار الأول: اجراءُ التمرين الميداني نفسه على كل من بلدان المنطقة واستخراج الأوزان النسبية/تشبعات العامل (Factor loads) وحقول الدلالة الإحصائية (Dimensions) والوسيط القياسي بالوحدات المعيارية (Standardized score) والنسب المفسرة للتباين الكلي (Percentage of explained variation). ولكن لهذا الخيار محدات تقنية تتمثل في كونه مستوحى من التجربة اللبنانية مما يعني أن نفس الأسئلة وتشبعات العامل سوف تستعمل لتحديد آراء المستوجبات في بلدان المنطقة، مع استبعاد ظاهرات ثقافية قد تكون اشد حضورا في بلدان اخرى ولم تبرز بهذه الدرجة من الاهمية في لبنان.

الخيار الثاني: وهو المقترح تنفيذه من قبل هذا التقرير ويتضمن تكرار التمرين الذي تم تنفيذه في لبنان على صعيد المنطقة كوحدة قائمة بذاتها، عبر عينة احصائية ممثلة لكل البلدان المعنية، وعبر استمارة بحث تنطلق من الاسئلة ١٧ ذات الدلالة (الحالة اللبنانية) وتضيف اليها اسئلة اخرى مستوحاة من الوضع الثقافي الاوسع للمنطقة. ومثل هذا العمل يسمح من جهة باستخراج النتائج والمعايير على مستوى المنطقة ككل، ومن ثم اختبارها من جهة ثانية على اوضاع المرأة في كل من البلدان المشمولة، انطلاقا من العينات الاحصائية الفرعية الخاصة بها. وتكون العلامة الوسطية للمؤشر على مستوى المنطقة ككل هي الاساس المعتمد لترتيب موضع البلدان المختلفة، كل بحسب علامته الفرعية الخاصة به المستخلصة من عينته الخاصة.

وفي كل الخيارين، يفترض الاخذ بالتوصيات التالية:

- عدم إزالة الأسئلة الـ ١٧ ذات الدلالة الإحصائية في لبنان؛

- عقد اجتماعات (Focus groups) لعدد من خبراء النوع في العالم العربي من أجل تركيب استمارة شاملة للعوامل الثقافية المؤثرة في وضع المرأة؛
- تثقيل عينة البحث بحسب نسبة كل بلد من اجمالي سكان المنطقة؛
- تكرار التجربة على الأقل مرة كل خمس سنوات.

الخاتمة

يعتبر مؤشر وضع المرأة العربية الأول من نوعه من حيث محاولة تقييم وضع المرأة في العالم العربي في المجالات المختلفة. وقد استند هذا المؤشر إلى العديد من الأعمال البحثية الجارية في المنطقة وخارجها لتطوير المقاربات الإحصائية المتعلقة بالمرأة. ولكنه أضاف إليها عناصر جديدة قد لا تخلو من المجازفة العلمية، لا سيما عندما حاول قياس ظاهرات ذات طابع شخصي وذاتي. وهذا المؤشر لا يعدو كونه بناء أولياً يمكن – بل ينبغي – تطويره تباعاً حتى يحظى بقدر أكبر من القبول العلمي والإحصائي، على مستوى المنطقة، وربما أيضاً على مستوى أكثر شمولاً. وحتى التمرين القياسي الذي طبق على الحالة اللبنانية، ينبغي اعتباره تمريناً أولياً، اذ تحتاج مراجعه الاحصائية إلى مزيد من التدقيق. فهذا التمرين استهدف اساسا اختبار الأدوات المنهجية، أكثر مما استهدف الوصول إلى نتائج رقمية نهائية.

المراجع

ادارة الاحصاء المركزي الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧. الجمهورية اللبنانية، شباط ١٩٩٨.

الخولي، سناء الأسرة والحياة العائلية دار النهضة العربية، بيروت. ١٩٨٤.

الفاعوري، نوال نظرة إلى حقوق المرأة بين اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة وأحكام الشريعة الأسلامية (غير منشور).

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا الشراكة في الأسرة العربية الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١.

الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة دراسة في الأحوال الشخصية.

زلزل، ماري روز قوانين الأحوال الشخصية في المنطقة العربية. قدم في الاجتماع العربي للتقييم العشري للسنة الدولية للأسرة، بيروت، الإسكوا، ٧-٩ تشرين الأول ٢٠٠٣.

غريب، روز اضواء على الحركة النسائية المعاصرة. معهد الدراسات النسائية في العالم العربي - كلية بيروت الجامعية. ١٩٨٨.

منس، جوليت. المرأة في العالم العربيز دار الحقيقة، بيروتز نقله إلى العربية الياس مرقص. ١٩٨١

English and French sources

UNDP Human Development Report 2003 UNDP, New York. Oxford University Press. 2003.

Economic and Social Commission for Western Asia Indices on the Situation of Arab Women: A critical Review United Nations, New York. 1999.

National Commission for Lebanese Women First Official Report on the Convention of All Forms of Discrimination Against Women Beirut, January 2000.

UNIFEM Innovations in measuring and monitoring – Progress of the World's Women 2002 (available on website)

Convention of the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/econvention.htm

Economic Commission for Africa – African Center for Gender and Development The African Gender and Development Index (AGDI) April 2003.

EL-Gamal, Maisa Arab Women Socio-Economic Development: Statistical Analysis 1990-2000. October 2003.

Arab Court: The Permanent Arab Court to Resist Violence Against Women Arab Public Hearing on Violence and Equality in the Family Dar-Al-Kotob, Beirut. 1998.

Center of Arab Women For Training and Research (CAWTAR), UNDP, AGFUND Arab women's development report 2001 – Globalization and Gender 2001.

The World Bank World Development Indicators 2002 The World Bank, Washington. 2002.

Kasparian Choghic L'entrée des Jeunes Libanais Dans La Vie Active Et L'Emigration Presse de L'Universite Saint-Joseph. Beirut, Lebanon.

تحية طيبة، وبعد:

أضع بين يديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى معرفة وتحديد واقع المرأة في لبنان ، للتعرف على آرائكم ومشاعركم في هذا الموضوع. إن تكرمكم بالإجابة على الاستبيان المرفق يمكننا من استكمال البحث العلمي، ويساهم مساهمة كبرى في إنجاح الغاية العلمية البحتة من هذا الاستبيان. علما أن المعلومات الفردية المستقاة منه ستبقى محاطة بالكتمان حيث سيتم معالجة المعلومات الواردة بصورة جماعية وليس بشكل فردي، التزاما منا بالموضوعية تحقيقا للغرض العلمي المراد من البحث.

فيما يلي تعاير تبين واقع المرأة ، يرجى اختيار الإجابات المناسبة التي تعبر عن حال المرأة في لبنان ، مع التأشير على الإجابة المنتقاة بوضع إشارة √ في الخانة المناسبة.

١- إن الزواج الذي يتم تنظيمه من خلال الأهل يعتبر مؤسسة زوجية...	غير بناءة على الإطلاق				بناءة جدا
	5	4	3	2	1

* ٢- هل الزواج الذي يتم تنظيمه من خلال الأهل...	يتضاءل				يتزايد
	5	4	3	2	1

٣- أن احتمال مشاركة الفتاة اللبنانية في انتقاء واختيار زوجها في وقتنا الحالي هو:	قوي جدا				ضئيل جدا
	5	4	3	2	1

٤- أن احتمال زواج الفتاة في لبنان من قريب لها في وقتنا الحالي هو	ضئيل جدا				قوي جدا
	٥	٤	٣	٢	١

٥- حدد العمر الأكثر ترجيحا لزواج الفتاة:	٣٠ فما فوق	٢٥-٢٩	٢٠-٢٤	١٥-١٩	اقل من ١٥ سنة

* ٦- إلى أي مدى ينتشر الحجاب حاليا في لبنان:	بشكل ضيق				بشكل واسع
	5	4	3	2	1

* ٧- إلى أي مدى تنتشر ظاهرة [illegible] :	بشكل ضئيل			بشكل كبير		لا أعرف
	5	4	3	2	1	٠

[illegible]	بشكل كبير				بشكل ضئيل
	5	4	3	2	1

* ٩- ما هو احتمال لجوء الرجل إلى ضرب زوجته:	احتمال ضعيف				احتمال قوي
	5	4	3	2	1

١٠- ما هو احتمال ارتكاب جريمة شرف مرتبطة في: *	ضعيف جدا				كبير جدا
الزوجة:	5	4	3	2	1
الأخت:	5	4	3	2	1
الابنة:	5	4	3	2	1

فـيما يلي مؤشرات تبين واقع المساواة بين الرجل والمرأة ، يرجى اختيار الإجابات المناسبة التي تعبر عن واقع هـذه المسـاواة حاليا في لبنان ، مع التأشير على الإجابة المنتقاة بوضع إشارة √ في الخانة المناسبة حيث تدل "١" على انعدام أي قدر من المساواة بينما تدل "٥" على المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة حاليا في لبنان:

١١- ما هي درجة المساواة بين المرأة و الرجل إزاء المواضيع التالية: (من وجهة نظر المجتمع)					
	مساواة تامة				انعدام المساواة
١- العقوبة على ارتكاب نفس الجريمة:	5	4	3	2	1
٢- التعبير عن الرأي بشكل علني:	5	4	3	2	1
٣- الاشتراك في مناظرة (مناقشة بين فريقين مؤيد و معارض)	5	4	3	2	1
٤-التمتع بفرص التعليم:	5	4	3	2	1
٥- المشاركة في الأمور السياسية:	5	4	3	2	1
٦- الميراث:	5	4	3	2	1
٧- السفر إلى خارج البلد:	5	4	3	2	1
٨- امتلاك عمل حر أو مستقل:	5	4	3	2	1
٩-التماثل في الأجور:	5	4	3	2	1
-الترقية في الوظائف:	5	4	3	2	1
١١- الشهادة أمام القضاء من وجهة نظر القانون:	5	4	3	2	1
١٢- قدرة الحصول على تسليفات:	5	4	3	2	1
١٣- نظرة المجتمع الى من يعيش بمفرده:	5	4	3	2	1
١٤- متابعة الدراسة خارج لبنان:	5	4	3	2	1
١٥- القدرة على توفير الجنسية:	5	4	3	2	1

فيما يلي مؤشرات تبين الصعوبة أو السهولة التي تواجهها المرأة في الحصول على حقها ، يرجى اختيار الإجابات المناسـبة التـي تعـبر عن واقع هذه الحقوق حاليا في لبنان ، مع التأشير على الإجابة المنتقاة بوضع إشارة √ في الخانة المناسبة حيث تدل "١" على الصعوبة القصوى بينما تدل "٥" على السهولة القصوى:

١٢	سهل للغاية				صعب للغاية
١- الحصول على الطلاق:	5	4	3	2	1
٢- الحصول على الرعاية و الوصاية (الحضانة)	5	4	3	2	1
٣- الحصول من الزوج على نفقة:	5	4	3	2	1

	ضيق				واسع
١٣- كيف تقيم ظاهرة تعدد الزوجات في لبنان:	5	4	3	2	1

	ضعيف جدا"				قوي جدا"
١٤-ما هو احتمال تعرض الفتاة أو المرأة حاليا في لبنان للاغتصاب :	5	4	3	2	1

فيما يلي مؤشرات تبين فرص مشاركة المرأة. يرجى اختيار الإجابات المناسبة التي تعبر عن واقع هذه المشاركة حاليا في لبنان ، مع التأشير على الإجابة المنتقاة بوضع إشارة √ في الخانة المناسبة حيث تدل "١" على انعدام فرص المشاركة تماما بينما تدل "٥" على اتساع فرص المشاركة إلى أقصى الحدود:

١٥	كبير جدا				ضئيل للغاية
١- مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية:	5	4	3	2	1
٢- مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية:	5	4	3	2	1
٣- مشاركة المرأة في مؤسسات غير حكومية:	5	4	3	2	1
٤- مشاركة المرأة في أحزاب سياسية:	5	4	3	2	1
٥- مشاركة المرأة في مؤسسات دينية:	5	4	3	2	1
٦- مشاركة المرأة في مجالس بلدية:	5	4	3	2	1
٧- - مشاركة المرأة في النقابات:	5	4	3	2	1

فيما يلي مؤشرات تبين صعوبة المرأة في إعطاء الجنسية.. يرجى اختيار الإجابات المناسبة التي تعبر عن واقع هذا الحق حالـــيا في لبنان ، مع التأشير على الإجابة المنتقاة بوضع إشارة √ في الخانة المناسبة حيث تدل "١" على انعدام حق المرأة في إعطاء الجنسية بينما تدل "٥" على اتساع هذا الحق:

١٦	متاح بشكل عام			معدوم		لا أعرف
١- هل حق المرأة في منح الجنسية إلى زوج أجنبي تتزوج منه حاليا في لبنان هو :	5	٤	3	2	1	٠
٢- إن حق المرأة في منح الجنسية إلى أطفالها من زوج أجنبي حاليا في لبنان هو :	5	4	3	2	1	٠

Dimensions	Questions	Color code
1. Marriage	1,2,3,4,5, half of 12, 13	
2. Civic empowerment	6, half of 7, 11.2,11.3,11.7,11.13,15.3,15.5,15.7	
3. Health empowerment	8, half of 7	
4. Political empowerment	**11.5, 15.1, 15.2, 15.4, 15.6**	
5. Economic empowerment	11.6, 11.8, 11.9, 11.10, 11.12	
6. Violence	9, 10, 14	
7. Legal empowerment	**11.1, 11.5, 11.11 11.15, half of (12.1, 12.2, 12.3,) 16.1, 16.2**	
8. Educational empowerment	11.4, 11.14	

المعلومات الشخصية:

يتضمن هذا الجزء أسئلة تتعلق بك مباشرة، بقصد تبويب المعلومات يرجى التأشير على الإجابة المناسبة

أســـــم المستفتاة:_____.

١. **العنوان:**

- المدينة:_____ القضـــاء:_____.
- الشـــارع:_____. التلفون:_____.

٢. **الجنســـية:**
أ- لبنـــانية. ب- غيرها:_____

٣. **العمر:**
١. أقل من ٢٥ ســـنة
٢. ٢٥- ٤٠ ســـنة
٣. فوق ال ٤٠ ســـنة

٤. **الديـــانة:**_____

٥. **الحـــالة الإجماعية:**
متزوج ☐ أعزب☐
منفصل☐ مطلق ☐

٦. **ما هو عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون معك بما فيهم أنت:**
نساء _____ رجال_____

٧. **ما هو عدد أطفالك دون ١٥ سنة:** _____

٨. **- هل أنت:**
تعملين ☐ عاطلة عن العمل☐
طالبة ☐ ربة منزل ☐ متقاعد ☐

٩. **إذا كنت تعملين فما هي وضعيتك في العمل:**
عمل مستقل ☐ رب عمل ☐
عاملة ☐ عمل مع الأسرة ☐

١٠. **الوظيفة/مجال العمل:** _____.

١١. **هل تعملين :**
دوام جزئي ☐ دوام كامل☐

١٢. **حالة العمل:**
قطاع عام ☐ قطاع خاص☐

١٣. **دخلك الفردي:**
١. أقل من ٢٩٩ $
٢. ما بين ٣٠٠ و ٥٩٩ $
٣. ما بين أل ٦٠٠ و ٩٩٩ $
٤. ما فوق أل ١٠٠٠$

١٤. **هل تمتلكين:**
١. مؤسسة أو محلا تجاريا
٢. أرض
٣. سيارة
٤. حساب في البنك

١٥. **هل تستعملي الانترنيت:**
١. نعم ٢. لا

١٦. **المستوى التعليمي:**
١. أمي
٢. ابتدائي
٣. متوســـط
٤. ثـــانوي / مهني
٥. جـــامعي

أســـم جـــامع البيـــان:_____.

تـــاريخ جمع البيـــان:_____.

الإمضاء: _____.

Economic

Demographic

Access to assets

Educational

Economic